CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/BS/COP-MOP/6/17/Add.1
23 July 2012

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي
العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية
الاجتماع السادس
حيدر آباد، الهند، 1-5 أكتوبر/تشرين الأول 2012
البند 18 من جدول الأعمال المؤقت*

تحليل المعلومات المتعلقة بحالة تنفيذ البروتوكول

مذكرة من الأمين التنفيذي

أولا – النطاق والمنهجية

ألف – معلومات أساسية

1- تقتضي المادة 35 من بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية أن يضطلع مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة، على الأقل مرة كل خمس سنوات، بتقييم لفعالية البروتوكول، بما في ذلك تقييم إجراءاته ومرفقاته. ووفقا لأحكام المادة 35، تقرر إجراء أول تقييم في عام 2008.

2- ولاحظت الأطراف في اجتماعها الرابع، المنعقد في مايو/أيار 2008، في المقرر BS-IV/15 بشأن التقييم والاستعراض، الخبرة المحدودة التي اكتسبتها الأطراف في تنفيذ البروتوكول، حسبما انعكس ذلك في التقارير الوطنية الأولى، وأقرت بأن غياب الخبرة التشغيلية لا يوفر أساسا جيدا لإجراء عملية تقييم واستعراض شاملة للبروتوكول.

باء – عملية التقييم والاستعراض الثانية لفعالية البروتوكول

3- طلبت الأطراف في البروتوكول إلى الأمين التنفيذي في المقرر BS-IV/15 جملة أمور، من بينها صياغة طريقة منهجية سليمة للمساهمة في إجراء عملية ثانية لتقييم واستعراض البروتوكول، ومرفقاته والإجراءات والآليات التي ينطوي عليها. وكان يتعين صياغة الطريقة المنهجية على أساس المعلومات الواردة في التقارير الوطنية الأولى، والردود على "استبيان الفعالية" التي قدمتها الأطراف قبل اجتماعها الرابع، وتقارير لجنة الامتثال، والمعلومات الموجودة في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية، وأي وثائق أخرى ذات صلة بالموضوع.

* UNEP/CBD/BS/COP-MOP/6/1.

لتقليل التأثيرات البيئية الناتجة عن عمليات الأمانة، وللمساهمة في مبادرة الأمين العام لجعل الأمم المتحدة محايدة مناخيا، طبع عدد محدود من هذه الوثيقة. ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

وطُلب أيضا إلى الأمين التنفيذي إعداد مشروع معايير أو مؤشرات يمكن تطبيقها عند تقييم فعالية البروتوكول وتكون دليلا على وجود فائدة.

4- وفي اجتماعها الخامس المنعقد في عام 2010، نظرت الأطراف في البروتوكول في مذكرة أعدها الأمين التنفيذي (UNEP/CBD/BS/COP-MOP/5/15) تحتوي على جملة أمور، منها عناصر منهجية محتملة يمكن إتباعها لإجراء عملية التقييم والاستعراض الثانية التي اقترحها الأمين التنفيذي، واعتمدت المقرر BS-V/15 بشأن *التقييم والاستعراض*. ونص المقرر على أن يركز نطاق عملية التقييم والاستعراض الثانية لفعالية البروتوكول أساسا على *تقييم حالة تنفيذ العناصر الأساسية للبروتوكول*، المحددة في ملحق بالمقرر. وحدد المرفق معايير معينة ينبغي استخدامها لمعالجة حالة التنفيذ.

5- ونص المقرر BS-V/15 أيضا على أن يستند التقييم إلى مصادر المعلومات التالية:

(أ) التقارير الوطنية الثانية للأطراف؛

(ب) غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية؛

(ج) المعلومات التي قد تتاح من خلال لجنة الامتثال فيما يتعلق بوظائفها ذات الصلة باستعراض مسائل الامتثال العامة؛

(د) آلية تنسيق بناء القدرات؛

(هـ) العمليات والمنظمات الأخرى المعنية.

ويتوخى المقرر ثلاث مراحل لعملية التقييم والاستعراض الثانية: (1) جمع وتصنيف المعلومات المتعلقة بتنفيذ البروتوكول من قبل الأمين التنفيذي؛ و(2) تحليل المعلومات التي تم جمعها؛ و(3) استعراض تحليل المعلومات من قبل مجموعة متوازنة إقليميا مخصصة من الخبراء التقنيين.

6- ووفقا لذلك، يحاول هذا التقرير تحليل المعلومات الواردة من مختلف المصادر المحددة في المقرر BS-V/15، بغية تيسير عملية التقييم والاستعراض الثانية لفعالية البروتوكول. وللأسباب المشروحة في القسم رابعا أدناه، كان المصدر الرئيسي للمعلومات هي التقارير الوطنية الثانية البالغة 143 تقريرا والمقدمة من الأطراف بحلول 31 ديسمبر/كانون الأول 2011. وأعد هذا التقرير وفقا للاختصاصات التي أصدرها الأمين التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني 2011. وفي بداية إعداد هذا التقرير لم يكن هناك تجميع رسمي للمعلومات الواردة من مختلف المصادر للتحليل. غير أن نسخ من التقارير الوطنية الثانية، فضلا عن أداة "المحلل" الواردة في التقارير الوطنية كانت متاحة في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية. كما تم تحديد معلومات أخرى ذات صلة ووفرتها أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي بصفة مستمرة. وفي مارس/آذار 2012، أتاحت الأمانة تجميعا للردود على استبيان التقرير الوطني الثاني.[1] وكانت الوثائق المتعلقة بآلية تنسيق بناء القدرات ولجنة الامتثال متاحة من خلال موقع البروتوكول على الإنترنت. وتم الاطلاع على موارد أخرى من خلال الإنترنت ومن خلال قواعد البيانات القائمة على الإنترنت.

7- ووفقا للمرفق بالمقرر BS-V/15، فإن المجالات الرئيسية التي يتناولها هذا التقرير هي:

[1] الوثيقة UNEP/CBD/BS/COP-MOP/6/16.

(أ) تغطية البروتوكول؛

(ب) التنفيذ المحلي للإجراءات الأساسية والمتطلبات الأخرى لبروتوكول قرطاجنة بما في ذلك مرفقاته؛

(ج) الإجراءات والآليات على الصعيد الدولي؛

(د) آثار نقل الكائنات الحية المحورة عبر الحدود على التنوع البيولوجي مع الأخذ في الحسبان أيضا المخاطر على صحة الإنسان.

وفيما يتعلق بكل مجال من هذه المجالات، يستند التقييم إلى استعراض العناصر والمؤشرات الواردة في المرفق بالمقرر BS-V/15. وحسبما سيتم مناقشته لاحقا أدناه، فإن المعلومات المتاحة عن الحالة الراهنة للتنفيذ لا تسمح في هذه المرحلة بإجراء تحليل تفصيلي للبند (د).

8- وحسبما هو محدد في الفقرة 3 من المقرر BS-V/16، يهدف هذا التقرير إلى المساعدة في وضع خط *أساس لحالة تنفيذ البروتوكول* بالنسبة للأطراف في البروتوكول في سياق عملية التقييم والاستعراض الثانية للبروتوكول، وكذلك فيما يتعلق بتنفيذ الخطة الاستراتيجية لبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية للفترة 2011-2020. كما يسعى هذا التقرير إلى تسليط الضوء على بعض الاتجاهات في الحالة الراهنة للتنفيذ والأسباب التي أدت إلى الوصول إلى هذه الحالة.

جيم - سياق عملية التقييم والاستعراض الثانية للفعالية

9- عندما ينظر مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في عملية التقييم والاستعراض الثانية في أكتوبر/تشرين الأول 2012، سيكون البروتوكول قد دخل حيز النفاذ لمدة تسع سنوات. ومنذ دخول البروتوكول حيز النفاذ في عام 2003، اعتمدت مقررات عديدة لتيسير تنفيذه. وأصبحت غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية تعمل بطاقة كاملة. وحصل أكثر من 120 دولة على مساعدة في مجال بناء القدرات دعما لجهودها الرامية إلى إعداد مشاريع أولية لأطرها القانونية والإدارية الوطنية للسلامة الأحيائية، ولكن حصل عدد أقل بكثير على دعم لتنفيذ هذه الأطر.[2] وفي الوقت الحالي، 'لا تزال هناك تحديات كبيرة فيما يتعلق بتنفيذ البروتوكول'.[3]

10- وتفترض الخطة الاستراتيجية لبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية للفترة 2011-2020 أن يتم وضع خط أساس لحالة تنفيذ البروتوكول ومؤشرات عالمية بعد الانتهاء من عملية التقييم والاستعراض الثانية في الاجتماع السادس للأطراف في البروتوكول 'لتحديد صورة عالمية' من حيث تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية.[4]

11- وحسبما أشير أعلاه، فإن عملية التقييم والاستعراض الثانية تركز على تقييم إلى أي مدى نفذت الأطراف الآليات الأساسية للبروتوكول، مثل إجراء الاتفاق المسبق عن علم أو التدابير المحلية المتسقة، وإلى أي مدى هي في وضع يسمح لها بتنفيذ هذه الإجراءات. ووفقا للمعلومات الواردة في التقارير الوطنية الثانية والمواد الأخرى المتاحة، لا تزال هناك اختلافات واضحة بين المناطق وداخلها على حد سواء في صورة التنفيذ العامة.

---

[2] الخطة الاستراتيجية لبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية للفترة 2011-2020، المقرر BS-V/16، المرفق الأول، الفقرة 2.

[3] المرجع نفسه، الفقرة 5.

[4] المرجع نفسه، الفقرة 13.

12- ومن الواضح أن عملية تقييم واستعراض البروتوكول في هذه المرحلة ترتبط ارتباطا لا انفصام له باستعراض حالة وفعالية جهود بناء القدرات المتعلقة بالبروتوكول. ومن الواضح أيضا أن عملية التقييم والاستعراض الثانية والعمليات اللاحقة لا بد وأن ترتبط ارتباطا وثيقا بالأهداف والنتائج والمؤشرات ذات الصلة المنصوص عليها في الخطة الاستراتيجية.[5]

13- وعلى نطاق أوسع، ينبغي النظر في عملية تقييم واستعراض حالة تنفيذ البروتوكول في سياق التطورات المتصلة بحالة الكائنات الحية المحورة واستخدامها ونقلها عبر الحدود منذ دخول البروتوكول حيز النفاذ. ومن الواضح أن الأطراف في مراحل مختلفة، ليس من حيث تنفيذها للبروتوكول فحسب، بل أيضا من حيث بحوثها المتعلقة بالكائنات الحية المحورة واستخدامها سواء في الاستخدام المعزول أو للإدخال في البيئة (أساسا في الزراعة) أو كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز. ومستوى الاهتمام والنشاط في مجال التكنولوجيا البيولوجية الحديثة في بلد ما يبدو لأول وهلة كعامل هام يؤثر على الأولوية التي يوليها هذا الطرف لاعتماد إطاره التنظيمي للسلامة الأحيائية وتنفيذه.

دال - المنهجية ومصادر المعلومات

14- يستند هذا التقرير إلى استعراض للمعلومات الواردة من المصادر المحددة في الفقرة 1 (ب) من المقرر BS-V/15.

التقارير الوطنية الثانية

15- إن التقارير الوطنية الثانية التي قدمتها الأطراف في البروتوكول هي المصدر الأولي للمعلومات المستخدمة في هذا التقرير. وفي حين أن هناك بعض التحديات (يشار إليها في الفقرة 25 أدناه) المرتبطة باستخدام المعلومات الواردة في التقارير الوطنية كأساس للمقارنة وتقييم الاتجاهات، فإن التقارير الوطنية الثانية توفر مصدرا غنيا لا مثيل له من أحدث المعلومات المتعلقة بحالة تنفيذ المحلي للبروتوكول من جانب الأطراف. وكان هناك 161 طرفا في البروتوكول في 30 سبتمبر/أيلول 2011 (تاريخ استحقاق تقديم التقارير الوطنية الثانية)، وبحلول 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، كان 143 طرفا قد قدم تقاريره الوطني الثاني. وهذا المستوى من الامتثال لمتطلبات الإبلاغ مثير للإعجاب، ويعكس الجهود التي تبذلها الأطراف في البروتوكول لتوفير شكل إبلاغ سهل الاستعمال،[6] فضلا عن الدعم المقدم لإعداد التقارير الوطنية.[7] وأصدرت الأمانة وثيقة منفصلة (UNEP/CBD/BS/COP-MOP/6/16) تلخص وتتناول بالتحليل المعلومات الواردة في التقارير الوطنية فيما يتعلق بكل مادة من مواد البروتوكول.

16- وكان التوزيع الإقليمي للتقارير الوطنية الثانية التي وردت على النحو التالي:

- أفريقيا: 49 تقريرا (100 في المائة من الأطراف في المنطقة)؛

---

[5] قرر بالفعل مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف أنه ينبغي إجراء عملية التقييم والاستعراض الثالثة للفعالية إلى جانب تقييم منتصف المدة للخطة الاستراتيجية في الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف، الفقرة 4(أ) من المقرر BS-V/16. وانظر أيضا الوثيقة UNEP/CBD/BS/A&R/1/3.

[6] المقرر BS-V/14.

[7] انظر الفقرة 4(ج) من المقرر BS-V/5 والفقرة 20(ج) من المقرر 25/10 الصادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي.

- آسيا والمحيط الهادئ: 35 تقريرا (85 في المائة من الأطراف في المنطقة)؛
- وسط وشرق أوروبا: 19 تقريرا (86 في المائة من الأطراف في المنطقة)؛
- أمريكا اللاتينية والكاريبي: 21 تقريرا (75 في المائة من الأطراف في المنطقة)؛
- مجموعة أوروبا الغربية والدول الأخرى: 19 تقريرا (90 في المائة من الأطراف في المنطقة).

وفيما يتعلق بمجموعة أوروبا الغربية والدول الأخرى، من التقارير التسعة عشر المقدمة، كان هناك 15 تقريرا من الاتحاد الأوروبي وفرادى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ومن التقارير المقدمة من الأطراف في وسط وشرق أوروبا كانت هناك 10 تقارير من الأطراف الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.[8] وفيما يتعلق بأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية،[9] كان التوزيع على النحو التالي:

- أقل البلدان نموا: 39 تقريرا (100 في المائة من الأطراف في المجموعة)؛
- الدول الجزرية الصغيرة النامية: 22 تقريرا (76 في المائة من الأطراف في المجموعة).[10]

17- ووفقا لشكل التقارير الوطنية الثانية الذي اعتمدته الأطراف في البروتوكول،[11] طلب إلى الأطراف الرد على الأسئلة المتعلقة بمواد محددة من البروتوكول. ولم تتطلب معظم الأسئلة إلا أن تضع الأطراف علامة واحدة أو أكثر في المربعات للإشارة إلى الحالة الراهنة للتنفيذ على المستوى المحلي، ولكن كان لكل مادة خانة لإدخال نص في شكل الإبلاغ سمح أيضا للأطراف بتقديم المزيد من التفاصيل المتعلقة بالتنفيذ. وطلب إلى الأطراف ضمان أن تكون الإجابات وثيقة الصلة وموجزة بقدر الإمكان. ولغرض التحليل الوارد في هذا التقرير، أعطت المعلومات الإضافية التي قدمتها الأطراف في خانة إدخال النص فكرة عن الاتجاهات في التنفيذ والتحديات الذي تواجهه.

غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية

18- هناك كمية كبيرة من المعلومات متاحة في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية.[12] واضطلع بمسح للمعلومات المتاحة في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية كجزء من هذه الدراسة، وخصوصا فيما يتعلق

---

[8] هناك تقرير من طرف في مجموعة آسيا والمحيط الهادئ كان أيضا من الدول في الاتحاد الأوروبي.

[9] هذا التوزيع مأخوذ من الوثيقة UNEP/CBD/BS/COP-MOP/6/16.

[10] القائمة الحالية لأقل البلدان نموا تشمل 48 عضوا من أعضاء الأمم المتحدة (33 في أفريقيا و14 في آسيا والمحيط الهادئ وعضو واحد في منطقة الكاريبي). والقائمة الحالية للدول الجزرية الصغيرة النامية تضم 38 عضو من أعضاء الأمم المتحدة (6 في أفريقيا و16 في آسيا والمحيط الهادئ و16 في أمريكا اللاتينية والكاريبي) و14 من غير الأعضاء في الأمم المتحدة/الأعضاء المنتسبين إلى اللجان الإقليمية. وهناك عشرة أعضاء في الأمم المتحدة مشتركين بين المجموعتين (أقل البلدان نموا والدول النامية الجزرية الصغيرة). وهناك المزيد من المعلومات حول البلدان الأقل نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية على موقع الإنترنت لمكتب ممثل الأمم المتحدة السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

[11] المقرر BS-V/14.

[12] على سبيل المثال، حتى 30 مارس/آذار 2012، كان هناك 709 سجلات في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية متعلقة بالقوانين واللوائح والمبادئ التوجيهية الوطنية؛ و479 سجلا بشأن قرارات عن النقل عبر الحدود للكائنات الحية المحورة الموجهة للإدخال عن قصد في البيئة؛ و649 سجلا بشأن الكائنات الحية المحورة المرد استخدامها مباشرة كأغذية

بالسجلات الخاصة بالقوانين واللوائح الوطنية، والقرارات الوطنية والاتصالات بشأن النقل عبر الحدود للكائنات الحية المحورة الموجهة للإدخال عن قصد في البيئة وبشأن الكائنات الحية المحورة المراد استخدامها مباشرة كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز. غير أنه لم يضطلع بأي عملية شاملة للتأكد من البيانات الواردة في التقارير الوطنية مقابل البيانات المتاحة في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية.[13] وجميع فئات المعلومات في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية مفتوحة لغير الأطراف وتحتوي على معلومات مقدمة منها.

لجنة الامتثال

19- أخذت تقارير ووثائق لجنة الامتثال المتعلقة باستعراضها لمسائل الامتثال العامة في الاعتبار.[14] وعلى أساس تحليل التقارير الوطنية الأولى، لاحظت لجنة الامتثال، في اجتماعاتها الثالث والرابع والخامس المنعقدة في عامي 2007 و2008، استمرار وجود فجوات كبيرة فيما يتعلق بالالتزام بوضع التدابير القانونية والإدارية وغيرها من التدابير على الصعيد الوطني. ولاحظت اللجنة كذلك أن الامتثال للالتزام بتشجيع الوعي العام والمشاركة ليس على مستوى مرض. وحددت اللجنة أيضا فجوات فيما يتعلق بتنفيذ شرط اعتماد تدابير وطنية لمواجهة النقل غير المشروع عبر الحدود للكائنات الحية المحورة وإبلاغ غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية عن مثل هذه الأحداث.[15] وفي اجتماعيها السادس والسابع في عامي 2009 و2010، رفعت لجنة الامتثال توصيات إلى مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف فيما يتصل بتقديم معلومات إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية بشأن القرارات المحلية التي توافق على الكائنات الحية المحورة وتقارير تقييم المخاطر المرتبطة بمثل هذه القرارات.[16]

آلية تنسيق بناء القدرات

20- أنشئت آلية تنسيق لتنفيذ خطة العمل بشأن بناء القدرات من أجل التنفيذ الفعال للبروتوكول بموجب المقرر BS-I/5. وتضم آلية التنسيق عددا من العناصر، بما في ذلك اجتماعات تنسيق للحكومات والمنظمات التي تنفذ و/أو تمول أنشطة بناء القدرات في مجال السلامة الأحيائية. وتتيح آلية التنسيق فرصة للأطراف لتبادل

أو كأعلاف أو للتجهيز. وقد أتاحت بعض الدول غير الأطراف كمية كبيرة من المعلومات في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية.

[13] في حين أن هذه المهمة تتجاوز نطاق هذا التقرير، تجدر الإشارة إلى أنه يبدو أن هناك بعض حالات عدم الاتساق في البيانات المتاحة في التقارير الوطنية ومصادر أخرى معينة، والبيانات المتاحة في غرفها لتبادل معلومات السلامة الأحيائية. وأوضحت بعض الأطراف في تقاريرها الوطنية أنها تجري عملية جمع و/أو استعراض المعلومات بغية إحالتها إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية. وتشتمل الوثيقة UNEP/CBD/BS/COP-MOP/6/16 على بعض المقارنة للمعلومات الواردة في التقارير الوطنية الثانية وتلك المتاحة في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية.

[14] قررت لجنة الامتثال، في اجتماعها الخامس، وضع بند دائم على جدول الأعمال بشأن 'استعراض مسائل الامتثال العامة'. الفقرة 23 من UNEP/CBD/BS/CC/5/4.

[15] UNEP/CBD/BS/COP-MOP/4/2، *تقرير لجنة الامتثال، 5 ديسمبر/كانون الأول 2007*، الفقرات 16-18. UNEP/CBD/BS/CC/5/4، *تقرير لجنة الامتثال بموجب بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية عن أعمال اجتماعها الخامس*، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2008، الفقرة 19.

[16] UNEP/CBD/BS/CC/7/3، *تقرير لجنة الامتثال بموجب بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية عن أعمال اجتماعها السابع*، 23 سبتمبر/أيلول 2010، الفقرة 24.

المعلومات وتقاسم الخبرات بشأن مبادراتها الجارية، وتحديد احتياجاتها في مجال بناء القدرات والمسائل الناشئة فيما يتعلق بالسلامة الأحيائية والنظر في سبل لتلبية هذه الاحتياجات ومعالجة هذه المسائل؛ وتحديد فرص التعاون.

21- وعقدت حتى الآن ثمانية اجتماعات تنسيق للحكومات والمنظمات التي تنفذ أو تمول أنشطة بناء القدرات في مجال السلامة الأحيائية، كان آخرها في مارس/آذار 2012. وقد لعبت هذه الاجتماعات دورا في تحديد الاحتياجات من حيث بناء القدرات، والتدابير والنهوج المتعلقة بجوانب محددة من تنفيذ البروتوكول كانت الأطراف قد حددتها.

22- كما عقدت تسعة اجتماعات لفريق الاتصال المعني ببناء القدرات من أجل السلامة الأحيائية. ومن خلال هذه الاجتماعات، أسدى فريق الاتصال مشورة إلى الأمين التنفيذي في عدد من مسائل بناء القدرات المتصلة بتنفيذ عناصر مختلفة من البروتوكول، بما في ذلك إسداء مشورة بشأن مشروع الخطة الاستراتيجية للبروتوكول؛ ومشروع برنامج العمل بشأن الوعي العام والتثقيف والمشاركة؛ وتدابير تحسين قائمة خبراء السلامة الأحيائية.

23- ولأغراض هذا التقرير، استعرضت الأعمال المنجزة في إطار آلية التنسيق لتحديد المجالات التي حددت فيها احتياجات حاسمة في مجال بناء القدرات فضلا عن التدابير المتخذة حتى الآن لتلبية هذه الاحتياجات. واضطلع بتقييم مستقل ومنفصل لخطة عمل بناء القدرات لتنظر فيها الأطراف في البروتوكول في اجتماعها السادس.[17]

العمليات والمنظمات الأخرى

24- استُعرضت معلومات من مصادر أخرى، بما في ذلك الوثائق الرسمية والدراسات الأكاديمية والدراسات غير المنشورة ومواقع الإنترنت ذات الصلة. ويشار إلى هذه المواد في الحواشي، حسب الاقتضاء، وفي الببليوغرافيا. وعلى وجه التحديد، تم الحصول على معلومات بشأن مشاريع ممولة من خلال مرفق البيئة العالمية وحالة هذه المشاريع، فضلا عن المنظمات الأخرى المشاركة في بناء القدرات.[18]

المسائل المتعلقة بالبيانات

25- توفر المعلومات المتاحة عن طريق كل من التقارير الوطنية الثانية وغرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية نظرة عامة عما قامت به الأطراف، وما تقوم به، لتنفيذ البروتوكول. كما أنها توفر بعض المؤشرات عن مدى عمل الإجراءات والآليات المحلية. كما توفر التقارير المتعلقة بأعمال لجنة الامتثال وآلية تنسيق بناء القدرات بعض المعلومات العامة عن التنفيذ على الصعيد الوطني، فضلا عن رؤى وملاحظات بشأن الصعوبات التي تواجه التنفيذ، وسبل التغلب على هذه الصعوبات. ويمثل تقييم الوضع الشامل لتنفيذ البروتوكول تحديا لعدد من الأسباب، بما في ذلك ما يلي:

[17] انظر الوثيقة UNEP/CBD/BS/COP-MOP/6/INF/2.

[18] تم الحصول على هذه الفئة من المعلومات من تقارير التجميع التي أعدت لاجتماعات تنسيق بناء القدرات لاجتماع مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف، وكذلك مباشرة من مواقع المنظمات المعنية على الإنترنت.

(أ) من الواضح أن الأطراف في مراحل مختلفة من تنفيذ البروتوكول.[19] وكان لدى بعض الأطراف أطر تنظيمية للسلامة الأحيائية عندما دخل البروتوكول حيز النفاذ، وربما تكون قد أجرت تعديلات عليها لتأخذ في الاعتبار المتطلبات المحددة للبروتوكول بشأن النقل عبر الحدود للكائنات الحية المحورة. وهناك أطراف أخرى، في كثير من النواحي، 'بدأت من الصفر' لوضع إطار تنظيمي جديد للسلامة الأحيائية، على الرغم من أنه قد يكون لديها بعض القوانين واللوائح القطاعية المنطبقة، أو المحتمل تطبيقها، على مسائل يتناولها البروتوكول؛

(ب) يهدف التقرير إلى توفير تقييم للحالة *الشاملة* لتنفيذ البروتوكول. وهو *ليس* استعراضا للتنفيذ من قبل *فرادى* الأطراف أو لامتثالها. وقد اعتمدت الأطراف نهوجا مختلفة لتنفيذ البروتوكول. غير أن اختلاف نقاط البداية للأطراف وسياقات السياسة والنهوج التنظيمية تثير تحديات أمام أي تحليل شامل للاتجاهات؛

(ج) تختلف كمية المعلومات التي تقدمها الأطراف في تقاريرها الوطنية. وعلى سبيل المثال، قدمت بعض الأطراف معلومات تفصيلية إلى حد ما عن التشريعات واللوائح الوطنية الحالية أو الجاري إعدادها، أو عن قرارات تنظيمية معينة، في حين لم ترد أطراف أخرى على أسئلة محددة أو توفر تفاصيل في الخانة الاختيارية لإدراج نص؛

(د) قد تكون الأطراف فسرت الأسئلة المطروحة في استبيان التقرير الوطني الثاني بشكل مختلف، واستخدمت عمليات مختلفة لجمع المعلومات الواردة في التقارير. ولا يتمثل الغرض من هذه الدراسة في التحقق من المعلومات الواردة في التقارير الوطنية، وهذا يعنى أن دقة التقرير لن تكون إلا بقدر دقة البيانات التي يستند إليها. ويستند التقرير إلى افتراض أن المعلومات المقدمة في التقارير الوطنية دقيقة وحديثة؛

(هـ) حسبما ذكر آنفا، يبدو أن هناك بعض أوجه عدم الاتساق بين المعلومات التي أتيحت في التقارير الوطنية والمعلومات المقابلة المتاحة في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية أو من خلال مصادر أخرى. ومن بين الأطراف التي قدمت التقارير الوطنية الثانية والبالغ عددها 143 طرفا، ذكر 67 طرفا أن المعلومات التي قدمتها إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية لم تكن كاملة أو حديثة. ويسلط الضوء على بعض الاختلافات الواضحة بصفة عامة في هذا التقرير، حسب الاقتضاء؛

(و) لا تتناول التقارير الوطنية الثانية صراحة كل العناصر والمؤشرات المحددة المنصوص عليها في المرفق بالمقرر BS-V/15. وحيثما يكون هذا هو الحال، بُذلت محاولة قدر الإمكان لتفسير البيانات الواردة في سياق العنصر المحدد أو المؤشر المحدد المعني، أو للعثور على معلومات ذات صلة من خلال غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية أو من مصدر آخر؛

---

[19] بما أن العديد من الأطراف تقوم بتنفيذ الأطر الوطنية للسلامة الأحيائية التي وضعت مؤخرا، فإن حالة التنفيذ لا تزال 'عملا مستمرا'. وعلى سبيل المثال، في الوقت الذي كان فيه هذا التقرير قيد الإعداد، أفادت التقارير بأن قانون غانا للسلامة الأحيائية حظى بموافقة رئيس الجمهورية بعد بعض السنوات من المناقشات. (معهد ميريديان، *الأمن الغذائي وأخبار التكنولوجيا البيولوجية الزراعية*، 17 فبراير/شباط 2012).

(ز) في عدد من الجوانب، تميل التقارير الوطنية إلى التركيز على التدابير التي أعدتها أو تقوم بإعدادها الأطراف لغرض تنفيذ البروتوكول (*"التنفيذ على الورق"*) بدلا من التركيز على تنفيذ وإنفاذ هذه التدابير *في الممارسة العملية*، و/أو أثرها ونجاحها من حيث النواتج. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى أن الكثير من الأطراف لا تزال في مرحلة مبكرة من تنفيذ أطرها الوطنية للسلامة الأحيائية.

26- ولم تجر مسوحات ومقابلات ومشاورات رسمية إضافية خصيصا لأغراض إعداد هذا التقرير. ونظرا لمدى حداثة المعلومات الواردة من الأطراف وتوازنها الإقليمي وتلك المتاحة في مصادر وثائقية، وخصوصا التقارير الوطنية، اعتبر أن الاعتماد على هذه المصادر من شأنه أن يسفر عن نظرة عامة أكثر توازنا وموثوقية، وخاصة بالنظر إلى أن الموارد لم تكن ستسمح بمقابلة عينة كبيرة من الأشخاص. غير أنه من شأن المدخلات والتعليقات من وجهات النظر القطرية والإقليمية، ومن وجهات نظر مختلف أصحاب المصلحة في هذه العملية، أن تقدم مساعدة كبيرة في الانتهاء من وضع استنتاجات بالحالة الراهنة للتنفيذ والتوصيات المنبثقة عنها. وفي هذا الصدد، فإن الأطراف في البروتوكول تنص على الحصول هذه المدخلات عن طريق إتاحة فرصة لاستعراض ومناقشة تقرير التقييم من قبل مجموعة مخصصة متوازنة إقليميا من الخبراء التقنيين. وربما يكون من المفيد أن تنظر لجنة الامتثال في التقرير فيما يتعلق بنظرها في مسائل الامتثال العامة. وقدمت أيضا الأعمال الجارية بشأن التقييم بصورة غير رسمية إلى الاجتماع الثامن للحكومات والمنظمات التي تنفذ أو تمول أنشطة بناء القدرات في مجال السلامة الأحيائية، المعقود في براغ من 12 إلى 14 مارس/آذار 2012.

ثانيا - استعراض حالة تنفيذ البروتوكول

ألف - تغطية البروتوكول

العنصر 1 التغطية الجغرافية للبروتوكول وتغطية البروتوكول لنقل الكائنات الحية المحورة عبر الحدود

الأطراف في البروتوكول

27- حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، كان عدد الأطراف في بروتوكول قرطاجنة 161 طرفا.[20] وكان التوزيع الإقليمي للأطراف على النحو التالي:

- أفريقيا: 49 طرفا (91 في المائة من البلدان في المجموعة الإقليمية)؛
- آسيا والمحيط الهادئ: 41 طرفا (75 في المائة من البلدان في المجموعة الإقليمية)؛
- وسط وشرق أوروبا: 22 طرفا (96 في المائة من البلدان في المجموعة الإقليمية)؛
- أمريكا اللاتينية والكاريبي: 28 طرفا (85 في المائة من البلدان في المجموعة الإقليمية)؛
- مجموعة أوروبا الغربية والدول الأخرى: 20 طرفا (69 في المائة من البلدان في المجموعة الإقليمية).

[20] أصبحت أوروغواي الطرف 162 في 31 يناير/كانون الأول 2012 والبحرين الطرف 163 في 7 مايو/أيار 2012.

نقاط الاتصال الوطنية

28- تشير المعلومات المتاحة في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية إلى أنه تم تعيين ما مجموعه 182 نقطة اتصال وطنية للبروتوكول: 163 من قبل الأطراف (هناك أربعة أطراف عينت نقطتي اتصال وطنيتين) و19 من غير الأطراف (هناك اثنان من غير الأطراف عينا نقطتي اتصال وطنيتين).[21] وقد عينت جميع الأطراف البالغة 143 طرفا التي قدمت تقاريرها الوطنية بحلول 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 نقطة اتصال وطنية واحدة أو أكثر.

تقديم التقارير الوطنية

29- حسبما لوحظ سابقا، قدم عدد كبير من الأطراف تقاريرها الوطنية الثانية في الوقت المحدد. وبحلول 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، كان 143 طرفا (88 في المائة من جميع الأطراف في البروتوكول) قدمت تقاريرها. وكان التوزيع الإقليمي للتقارير كما يلي:

- أفريقيا: 49 تقريرا (100 في المائة من الأطراف في المنطقة)؛
- آسيا والمحيط الهادئ: 35 تقريرا (85 في المائة من الأطراف في المنطقة)؛
- وسط وشرق أوروبا: 19 تقريرا (86 في المائة من الأطراف في المنطقة)؛
- أمريكا اللاتينية والكاريبي: 21 تقريرا (75 في المائة من الأطراف في المنطقة)؛
- مجموعة أوروبا الغربية والدول الأخرى: 19 تقريرا (90 في المائة من الأطراف في المنطقة).

الأطراف المصدرة للكائنات الحية المحورة إلى غير الأطراف والمستوردة لها من غير الأطراف

30- من الواضح أن عددا من الدول المعنية إلى حد كبير بالنقل عبر الحدود للكائنات الحية المحورة من غير الأطراف في البروتوكول. وأبلغ 37 طرفا[22] في تقريرها الوطني الثاني عن استيراد كائنات حية محورة من غير الأطراف، في حين أفادت 7 أطراف بتصدير كائنات حية محورة إلى غير الأطراف.[23] ومن بين الأطراف المستوردة من غير الأطراف، كان 13 طرفا منها من منطقة مجموعة أوروبا الغربية والدول الأخرى، وسبعة من أمريكا اللاتينية والكاريبي، وتسعة من آسيا والمحيط الهادئ، وأربعة من وسط وشرق أوروبا، وأربعة من أفريقيا. ومن بين الأطراف المصدرة إلى غير الأطراف، كان هناك أربعة أطراف من مجموعة أوروبا الغربية والدول الأخرى، وطرفان من أمريكا اللاتينية والكاريبي، وطرف واحد من أفريقيا.

---

[21] وفقا لوثيقة صادرة عن الأمانة في 30 مارس/آذار عام 2012، عينت 182 دولة نقاط اتصال للبروتوكول (بما في ذلك بعض الدول غير الأطراف في البروتوكول وبلد غير طرف في اتفاقية التنوع البيولوجي).

[22] تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي، الذي يتألف من 27 دولة عضو، كان من بين الأطراف التي أبلغت عن واردات من غير الأطراف. كما أبلغ عدد من فرادى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن واردات من غير الأطراف، والبعض الآخر لم يفعل ذلك.

[23] السؤالان 162 و163. أرقام الأسئلة المشار إليها في الحواشي في هذه الوثيقة هي تلك الموجودة في شكل التقارير الوطنية الثانية المنصوص عليها في المقرر BS-V/14.

31- ومن الأطراف البالغة 37 المبلغة عن عمليات نقل عبر الحدود للكائنات الحية المحورة التي تشمل غير الأطراف، أشار 31 طرفا إلى أن هذا النقل عبر الحدود كان دائما بما يتفق مع هدف البروتوكول.[24] وأشار عدد من هذه الأطراف إلى أن أطرها التنظيمية المحلية تطبق بنفس الطريقة على واردات الكائنات الحية المحورة من الأطراف وغير الأطراف؛ وذكرت بعض الأطراف أنها لا تستورد كائنات حية محورة من غير الأطراف إلا لاستخدامها مباشرة كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز؛ وذكرت بعض الأطراف أنها استوردت أو صدرت كائنات حية محورة للاستخدام المعزول أو للتجارب الميدانية صغيرة أو كبيرة الحجم. وذكرت بعض الأطراف الأخرى أنه بالنظر إلى افتقارها إلى القدرة على رصد وكشف واردات الكائنات الحية المحورة، فإنها لا تستطيع تأكيد ما إذا كان قد تم استيراد كائنات حية محورة من غير الأطراف. وذكر طرف واحد حالة نقل عبر الحدود لكائنات حية محورة من دولة غير طرف، وكانت هذه الحالة غير مقصودة وبالتالي تتوافق مع البروتوكول.

32- ووافق عدد من غير الأطراف على كائنات حية محورة موجهة للإدخال عن قصد في البيئة و/أو للاستخدام كأغذية و/أو كأعلاف و/أو للتجهيز. وأتاح عدد من هذه الدول معلومات عن هذه الموافقات في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية. وفي الواقع، سجلت غير الأطراف عددا كبيرا من القرارات في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية. وعلى سبيل المثال، من بين السجلات البالغة 649 سجلا بشأن قرارات خاصة بالكائنات الحية المحورة المراد استخدامها مباشرة كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية، تم تسجيل ما لا يقل عن 223 حالة (أكثر من الثلث) من قبل أربع دول من غير الأطراف. ومن بين 479 قرارا بشأن النقل عبر الحدود لكائنات حية محورة موجهة للإدخال عن قصد في البيئة، تم تسجيل 155 حالة من قبل أربع دول من غير الأطراف. ويشير تقرير حديث نشرته الخدمة الدولية للحصول على تطبيقات التكنولوجيا البيولوجية الزراعية إلى أن 29 دولة زرعت محاصيل الكائنات الحية المحورة في عام 2011. ومن بين الدول التسعة والعشرين المذكورة في ذلك التقرير، كانت ست دول منها من غير الأطراف في البروتوكول في عام 2011.[25]

باء - التنفيذ المحلي للإجراءات الأساسية والمتطلبات الأخرى لبروتوكول قرطاجنة بما في ذلك مرفقاته

33- تكمن هذه المسألة في قلب استعراض حالة تنفيذ البروتوكول. ووفقا للمرفق بالمقرر BS-V/15، فإن العناصر الرئيسية في تقييم حالة التنفيذ المحلي للإجراءات الأساسية ومتطلبات البروتوكول الأخرى تشتمل على:

(أ) أن تكون إجراءات الاتفاق المسبق عن علم أو الأطر التنظيمية المحلية المتسقة مع البروتوكول للنقل عبر الحدود للكائنات الحية المحورة الموجهة للإدخال عن قصد في البيئة قد وضعت (العنصر 2)؛

(ب) أن تكون هذه الإجراءات والأطر جاهزة للعمل وفي حالة تشغيل (العنصر 3)؛

(ج) أن تكون الإجراءات اللازمة لصنع القرار فيما يتعلق بالنقل عبر الحدود للكائنات الحية المحورة المراد استخدامها مباشرة كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز قد وضعت ويجري العمل بها (العنصر 4)؛

---

[24] السؤال 164.

[25] C. James, *Global Status of Commercialized Biotech/GM Crops: 2011*, ISAAA Brief 43, 2011, Executive Summary, p.2. One of the states referred to became a Party to the Protocol in January 2012

(د) أن تكون إجراءات تقييم المخاطر للكائنات الحية المحورة قد وضعت ويجري العمل بها (العنصر 5)؛

(هـ) أن تكون الإجراءات اللازمة لإعداد تدابير ملائمة لإدارة مخاطر الكائنات الحية المحورة ورصدها قد وضعت ويجري العمل بها (العنصر 6)؛

(و) أن تكون إجراءات الكشف عن عمليات النقل غير المشروع عبر الحدود للكائنات الحية المحورة والتصدي لها قد وضعت ويجري العمل بها (العنصر 7)؛

(ز) أن تكون إجراءات منع عمليات النقل عبر الحدود غير المقصود للكائنات الحية المحورة وتحديدها والتصدي لها قد وضعت ويجري العمل بها، بما في ذلك تدابير الإخطار والطوارئ (العنصر 8)؛

(ح) أن تكون متطلبات مناسبة قد وضعت وتنفذ فيما يتعلق بمتطلبات البروتوكول بشأن مناولة الكائنات الحية المحورة وتعبئتها ونقلها وتحديد هويتها (العنصر 9)؛

(ط) أن تكون إجراءات الإخطار عن المعلومات المطلوبة إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية قد وضعت ويجري العمل بها (العنصر 10)؛

(ي) أن تنفذ إجراءات وتدابير تشجيع الوعي العام (العنصر 11).

34- ويجري استعراض هذه العناصر بدورها أدناه في ضوء المؤشرات المحددة في المقرر BS-V/15.[26] وعموما، من الواضح أنه تم إحراز بعض التقدم الكبير في وضع الإجراءات والآليات المحددة أعلاه والعمل بها. غير أن الصورة لا تزال متفاوتة. وحسبما هو متوقع، لا يزال هناك اختلافا كبيرا إلى حد ما بين المناطق في هذه المرحلة من حيث مدى وجود نظم إدارية تعمل لصنع القرار بشأن النقل عبر الحدود للكائنات الحية المحورة. وعلى وجه الخصوص، في حين أعدت في معظم الدول الأطراف أطر وطنية للسلامة الأحيائية، فلم تسن القوانين ذات الصلة في عدد كبير من البلدان الأطراف حتى الآن ولا تزال في شكل مشاريع، أو لم توضع نظم تنظيمية وإدارية أو لم يبدأ العمل بها بعد.

العنصر 2 - إجراءات الاتفاق المسبق عن علم (أو الأطر التنظيمية المحلية المتسقة مع البروتوكول)، وفقا للبروتوكول، *وضعت* للنقل عبر الحدود للكائنات الحية المحورة الموجهة للإدخال عن قصد في البيئة

35- ذكر 83 طرفا أنها وضعت قوانين ولوائح لتشغيل إجراء الاتفاق المسبق عن علم أو إطار تنظيمي محلي يتسق مع البروتوكول. وذكر 60 طرفا أنها لم تقم بذلك حتى الآن. وحسبما هو متوقع في هذه المرحلة، هناك اختلافات إقليمية واضحة في هذا الصدد. وأفاد نحو نصف الأطراف في آسيا والمحيط الهادئ والمجموعة الأفريقية من تلك التي قدمت تقارير وطنية أنها لم تضع حتى الآن قوانين ولوائح لإجراء الاتفاق المسبق عن علم. وفيما يتعلق بما لا يقل عن 38 طرفا، فإن القانون الوطني الوحيد المتاح أو اللائحة الوحيدة المتاحة في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية هو الإطار الوطني للسلامة الأحيائية في شكله النهائي أو في شكل مشروع.

[26] تستند المعلومات الواردة في الجداول في هذا القسم إلى أداة "المحلل" الواردة في التقارير الوطنية الثانية، المتاحة على موقع البروتوكول على الإنترنت حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2011.

الجدول 1: الأطراف التي وضعت قوانين ولوائح و/أو تدابير إدارية لتشغيل إجراء الاتفاق المسبق عن علم[27]

المنطقة	نعم	لا
أفريقيا	22	27
آسيا–المحيط الهادئ	19	16
وسط وشرق أوروبا	15	4
أمريكا اللاتينية والكاريبي	8	13
أوروبا الغربية والمجموعات الأخرى	19	0
المجموع	**83**	**60**

36- وذكر العديد من الأطراف أنها صاغت، أو بصدد صياغة، قوانين ولوائح ذات صلة ولكنها لم تعتمدها حتى الآن. وتجدر الإشارة إلى أنه بحلول نهاية عام 2011، نفذت نحو 123 دولة مشاريع لإعداد أطر وطنية للسلامة الأحيائية في شكل مشروع بدعم من مرفق البيئة العالمية من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب). ومن بين هذه الدول، أكملت 117 دولة صياغة أطرها الوطنية للسلامة الأحيائية بموجب مشروع اليونيب ومرفق البيئة العالمية، منها 39 دولة في أفريقيا، و34 في آسيا والمحيط الهادئ، و18 في وسط وشرق أوروبا، و26 في أمريكا اللاتينية والكاريبي.[28] وتشمل معظم الأطر الوطنية للسلامة الأحيائية، حسب الاقتضاء، مشاريع قوانين للسلامة الأحيائية. ويتضح من التقارير الوطنية الثانية أن هذه الأطر لم تنفذ في كثير من الحالات بالكامل: إما بسبب عدم سن مشاريع القوانين الوطنية ذات الصلة، أو لأن النظم الإدارية اللازمة لتنفيذ نظام السلامة الأحيائية لم تعتمد حتى الآن.[29]

37- وهناك المزيد من الجهود الجارية المتعلقة بالتنفيذ في كثير من البلدان الأطراف. وبصفة خاصة، دعم مرفق البيئة العالمية عددا من المشاريع بشأن تنفيذ الأطر الوطنية للسلامة الأحيائية، وهناك مشاريع أخرى من هذا القبيل جارية أو يجري إعدادها. وبالإضافة إلى 12 مشروعا من مشاريع تنفيذ الأطر الوطنية للسلامة الأحيائية التي وافق عليها مجلس مرفق البيئة العالمية في نوفمبر/تشرين الثاني 2001، تمت الموافقة على 41 مشروعا من مثل هذه المشاريع التي يدعمها مرفق البيئة العالمية، ولكن لم يبدأ تنفيذ سوى عدد قليل جدا منها بالفعل.[30] وبالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على أربعة مشاريع إقليمية ومشروعين مواضيعيين عالميين (غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية الأولى والثانية) تعالج جوانب من التنفيذ.[31] ويجري إعداد مشاريع وطنية وإقليمية ومواضيعية أخرى، سواء في سياق دعم مرفق البيئة العالمية أو من خلال غيرها من المبادرات الثنائية والإقليمية

---

[27] السؤال 29.

[28] http://www.unep.org/biosafety/National%20Biosafety%20frameworks.aspx، تم الاطلاع على الموقع في 27 يناير/كانون الثاني 2012.

[29] يرد أدناه المزيد من التفاصيل فيما يتعلق بصفة خاصة بالعنصر 3.

[30] قاعدة بيانات مشاريع مرفق البيئة العالمية، http://www.gefonline.org/projectListSQL.cfm، تم الاطلاع على الموقع أخر مرة في 30 مارس/آذار 2012؛ والمعلومات التي وفرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مارس/آذار 2012.

[31] من المشاريع الإقليمية الأربعة المعتمدة لم يبدأ إلا مشروع واحد فقط. ومن بين المشاريع المواضيعية، أكملت غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية الأولى دعمها المقدم إلى 120 بلدا وستكمل الغرفة الثانية دعمها المقدم إلى 50 طرفا في عام 2012

والمتعددة الأطراف.[32] وتسمح مشاريع التنفيذ للأطراف المؤهلة بالتماس الحصول على دعم لتطوير قدرات أو نهوج محددة متصلة بتنفيذ الأطر الوطنية للسلامة الأحيائية. وعلى سبيل المثال، أعد على الأقل طرف واحد مشروعا يهدف إلى بناء القدرات في مجال الكشف عن الكائنات الحية المحورة ورصدها؛ ويضطلع طرف آخر بمشروع لإعداد نظام وطني لرصد ومراقبة الكائنات الحية المحورة والأنواع الغريبة الغازية وإضفاء الطابع الرسمي عليه.

38- وفي الحالات التي أبلغت فيها الأطراف عن أنه لا يوجد لديها اتفاق مسبق عن علم أو إطار تنظيمي آخر لتنظيم النقل عبر الحدود للكائنات الحية المحورة على الصعيد المحلي فإنها أبلغت أيضا حسبما هو متوقع عن أنها لم تنفذ حتى الآن عناصر أخرى من البروتوكول. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن أطرافا عديدة ذكرت أن بعض القوانين القطاعية والتدابير والترتيبات المؤسسية موجودة ذات صلة بالكائنات الحية المحورة، مثلا فيما يتعلق بحماية النباتات وإجراءات الحجر الصحي، وسلامة الأغذية، والصحة العامة وبحماية البيئة عموما.

39- وقدم عدد من الأطراف تفسيرات للتأخير في وضع الإطار التنظيمي الأساسي للسلامة الأحيائية. وفي معظم الحالات، تتعلق الأسباب بعدم وجود موارد بشرية ومالية وتقنية. واشتملت الأسباب الأخرى على عدم إيلاء الأولوية لمسألة السلامة الأحيائية؛ واستمرار الافتقار إلى الوعي بهذه المسألة بين الجمهور وصناع القرار؛ والحاجة إلى تنقيح وتحديث الأطر الوطنية للسلامة الأحيائية التي تم إعدادها؛ ودوران الموظفين؛ وتغيير المسؤوليات القطاعية في الحكومة؛ وعدم الاستقرار السياسي واسع النطاق أو الاضطرابات الاقتصادية. وبالتالي فإن بعض الحواجز التي تعترض تنفيذ البروتوكول تتعلق تحديدا بلوائح السلامة الأحيائية، في حين أن هناك حواجز أخرى تتصل بالسياق السياسي و/أو الاقتصادي و/أو المؤسسي الأوسع لكل طرف.

السلطات الوطنية المختصة

40- ذكر 134 طرفا أنها عينت سلطات وطنية مختصة، حيث عين 92 طرفا سلطة واحدة وعين 42 طرفا أكثر من سلطة واحدة. وذكرت تسعة أطراف أنها لم تعين حتى الآن سلطة وطنية مختصة. ولا يدل تعيين سلطة وطنية مختصة على أن السلطة لديها بالضرورة الأهلية القانونية والقدرة التقنية اللازمة لاتخاذ قرار بشأن الواردات المقترحة من الكائنات الحية المحورة على النحو المطلوب بموجب البروتوكول.

[32] انظر، على سبيل المثال، الوثيقة UNEP/CBD/BS/CM-CB/8/INF/1، *مشاريع/مبادرات بناء القدرات: تحديث بشأن المشاريع والمبادرات الأخرى الجارية لبناء القدرات في مجال السلامة الأحيائية: تجميع للتقارير الواردة من الحكومات والمنظمات*، 9 مارس/آذار 2012.

العنصر 3 – إجراءات الاتفاق المسبق عن علم (أو الأطر التنظيمية المحلية المتسقة مع البروتوكول) للنقل عبر الحدود للكائنات الحية الموج عن قصد في البيئة *جاهزة للعمل ويجري العمل بها*

الجدول 2: الأطراف التي أدخلت التدابير القانونية والإدارية وغيرها من التدابير اللازمة لتنفيذ البروتوكول[33]

المنطقة	بشكل كامل	بشكل جزئي	تدابير مؤقتة	مشروع الإطار	لا توجد تدابير
أفريقيا	9	23	5	10	2
آسيا–المحيط الهادئ	11	14	3	7	0
وسط وشرق أوروبا	12	6	0	1	0
أمريكا اللاتينية والكاريبي	2	12	1	6	0
أوروبا الغربية والمجموعات الأخرى	18	1	0	0	0
المجموع	**52**	**56**	**9**	**24**	**2**

41- وحسبما أشير أعلاه، لم يتم الانتهاء من تنفيذ الأطر الوطنية للسلامة الأحيائية بأي حال من الأحوال، وخاصة في الأطراف من البلدان النامية. وفي تقاريرها الوطنية، ذكر العديد من الأطراف أنها لم تضع بشكل كامل القوانين واللوائح اللازمة لتشغيل أطرها الوطنية للسلامة الأحيائية. وعلى سبيل المثال، أفاد 23 طرفا في أفريقيا و14 في آسيا والمحيط الهادئ و12 في أمريكا اللاتينية والكاريبي و6 في وسط وشرق أوروبا وطرف واحد في مجموعة أوروبا الغربية والدول الأخرى إلى أن أطرها التنظيمية المحلية كانت موجودة 'جزئيا'. وفي 10 أطراف في أفريقيا و7 في آسيا والمحيط الهادئ و6 في أمريكا اللاتينية والكاريبي وطرف واحد في وسط وشرق أوروبا تشير التقارير إلى أنه لا يوجد إلا مشروع إطار فقط. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت 5 أطراف في أفريقيا و3 في آسيا والمحيط الهادئ وطرف واحد في أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى أن لديها تدابير مؤقتة فقط. ومن الناحية الأخرى، أفاد طرفان فقط بعدم إجراء أي تقدم حتى الآن في وضع القوانين واللوائح اللازمة لتنفيذ البروتوكول.

الجدول 3: الأطراف التي لديها ترتيبات مؤسسية وإدارية محلية (صنع القرار) للبت في طلبات الاتفاق المسبق عن علم (النقل عبر الحدود للكائنات الحية المحورة الموجهة للإدخال عن قصد في البيئة)[34]

المنطقة	نعم	لا
أفريقيا	25	24
آسيا–المحيط الهادئ	16	18
وسط وشرق أوروبا	14	5
أمريكا اللاتينية والكاريبي	9	12
أوروبا الغربية والمجموعات الأخرى	19	0
المجموع	**83**	**59**

[33] السؤال 15. تجدر الإشارة إلى أنه في شكل التقارير الوطنية، يتعلق هذا السؤال بالمادة 2 من البروتوكول، وبالتالي يتجاوز تنفيذ إجراءات الاتفاق المسبق عن علم فيما يتعلق بإدخال الكائنات الحية المحورة عن قصد في البيئة. وانظر أيضا الجدول 3.

[34] السؤال 31.

42- ذكر 83 طرفا أنها وضعت آلية لاتخاذ القرارات بشأن أول نقل مقصود عبر الحدود للكائنات الحية المحورة الموجهة للإدخال عن قصد في البيئة، في حين لم يقم 59 طرفا بذلك حتى الآن. ومن تلك الأطراف التي لم تضع حتى الآن مثل هذه الآليات، هناك 18 في آسيا والمحيط الهادئ و12 في أمريكا اللاتينية والكاريبي و5 في وسط وشرق أوروبا و24 في أفريقيا. ويعترف على نطاق واسع بأن النظم الإدارية للبت في الطلبات واتخاذ قرارات بشأن النقل عبر الحدود للكائنات الحية المحورة عنصر حاسم في تنفيذ البروتوكول على نحو فعال.[35] ومن بين الأطراف التي أبلغت عن وضع آليات من هذا القبيل والبالغة 83 طرفا، وذكر 79 طرفا أنها تطبق نفس الآلية على حالات الإدخال عن قصد للكائنات الحية المحورة في البيئة التي لم تكن خاضعة للنقل عبر الحدود.

43- ومن حيث الخبرة الفعلية في تنفيذ إجراء الاتفاق المسبق عن علم، ذكر 36 طرفا أنها اتخذت قرارا بشأن طلب/إخطار النقل عبر الحدود عن قصد للكائنات الحية المحورة الموجهة للإدخال عن قصد في البيئة، حيث أشار 26 طرفا من تلك الأطراف إلى أنها كانت قد وافقت على حالة استيراد واحدة على الأقل من هذا القبيل.[36] ومن بين الأطراف التي أبلغت عن عدم اتخاذ قرارات بشأن واردات، أشار البعض إلى أنه لا يمكن اتخاذ أي قرارات في حالة عدم وجود إطار قانوني منطبق. وأشارت أطراف أخرى أنها لم تتلق أي إخطارات أو طلبات في الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الواقع، صرح 103 أطراف أنها لم تتلق طلبا/إخطارا بشأن النقل المقصود عبر الحدود للكائنات الحية المحورة الموجهة للإدخال عن قصد في البيئة.[37] وذكر طرف واحد اتخاذ قرارات بشأن الكائنات الحية المحورة المحلية ولكن ليس على الواردات منها.

44- وتشير التطورات المتعلقة بمشاريع تنفيذ الأطراف الوطنية للسلامة الأحيائية التي يدعمها مرفق البيئة العالمية (انظر الفقرة 37 أعلاه) إلى أنه ينبغي إحراز مزيد من التقدم بشأن حالة تنفيذ وتشغيل إجراءات الاتفاق المسبق عن علم في السنوات القادمة. غير أنه من المحتمل أن تستغرق نتائج هذه المشاريع وقتا طويلا لتتحقق. وفي حين تم استكمال عدد من المشاريع في الآونة الأخيرة، فلا تزال مشاريع أخرى في مراحلها الأولية، وسوف تستمر لمدة ثلاث أو أربع سنوات. وفي عام 2008، لاحظ برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بالمشاريع التدليلية الأولية بشأن تنفيذ الأطر الوطنية للسلامة الأحيائية (2002-2006) أنه سيكون من 'السابق لأوانه تقييم مدى إمكانية عمل الأطر الوطنية للسلامة الأحيائية التي لا تزال تتطور وتقييم فعاليتها' وأن الأطر الوطنية للسلامة الأحيائية الناجمة عن المشاريع لم يجر اختباره بشكل جاد من حيث استلام طلبات فعلية.[38]

---

[35] انظر أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، *أخبار بروتوكول السلامة الأحيائية: النظم الإدارية الوطنية للسلامة الأحيائية*، نسخة 9 يوليه/تموز 2011.

[36] السؤالان 38 و39. يبدو أن 19 طرفا فقط سجلت معلومات في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية فيما يتصل بمقررات عن نقل عبر الحدود للكائنات الحية المحورة الموجة للإدخال في البيئة.

[37] السؤال 37. أبلغ 40 طرفا عن استلامها لمثل هذه الإخطارات أو الطلبات.

[38] اليونيب، *إرشادات نحو تنفيذ الأطر الوطنية للسلامة الأحيائية: الدروس المستفادة من مشاريع اليونيب التدليلية*، التي أعدتها وحدة السلامة الأحيائية لليونيب ومرفق البيئة العالمية حتى أبريل/نيسان 2008، الصفحة 2.

التمويل والتوظيف

الجدول 4: الأطراف التي لديها آلية لتخصيص أموال من الميزانية لتشغيل أطرها الوطنية للسلامة الأحيائية[39]

المنطقة	نعم	لا
أفريقيا	23	26
آسيا–المحيط الهادئ	15	19
وسط وشرق أوروبا	10	9
أمريكا اللاتينية والكاريبي	12	9
أوروبا الغربية والمجموعات الأخرى	18	0
المجموع	**78**	**63**

45- ذكر 78 طرفا أنها قد وضعت آلية لتخصيص أموال من الميزانية؛ في حين أن 63 طرفا لم تفعل ذلك. وذكر 108 أطراف أن لديها موظفين بشكل دائم لتشغيل الأطر الوطنية للسلامة الأحيائية. وهناك اختلافات كبيرة في عدد الموظفين المتاحين: بعض الأطراف أبلغت عن وجود عدد من الموظفين الذين يعملون لوقت كامل؛ وأبلغت أطراف عديدة أخرى عن مشاركة موظفين يعملون لوقت كامل في وكالات شتى في إطار السلامة الأحيائية (على سبيل المثال، بوصفهم أعضاء لجنة وطنية للسلامة الأحيائية)، ولكن ليس كموظفين لوقت كامل.

العنصر 4: إجراءات صنع القرار فيما يتعلق بالنقل عبر الحدود للكائنات الحية المحورة المراد استخدامها مباشرة كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز قد وضعت ويجري العمل بها

الجدول 5: هناك آلية موجودة لاتخاذ قرارات بشأن واردات الكائنات الحية المحورة المراد استخدامها مباشرة كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز[40]

المنطقة	نعم	لا
أفريقيا	28	21
آسيا–المحيط الهادئ	15	20
وسط وشرق أوروبا	15	4
أمريكا اللاتينية والكاريبي	9	12
أوروبا الغربية والمجموعات الأخرى	17	2
المجموع	**84**	**59**

46- أبلغ 84 طرفا عن وضع آلية لاتخاذ قرارات بشأن واردات الكائنات الحية المحورة المراد استخدامها مباشرة كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز، ولم يقم 59 طرفا ذلك. وذكر 83 طرفا أنها اعتمدت قوانين ولوائح محددة لصنع القرارات المتعلقة بالاستخدام المحلي، بما في ذلك طرح الكائنات الحية المحورة المراد استخدامها مباشرة كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز في الأسواق. وأشار العديد من الأطراف مرة أخرى أنه في حين لم يكن لديها حتى الآن إجراء لصنع القرار، فإنها بصدد وضع مثل هذا الإجراء.

[39] السؤال 17.

[40] السؤال 54.

47- وذكر 40 طرفا أنها اتخذت قرارات نهائية بشأن الاستخدام المحلي للكائنات الحية المحورة المراد استخدامها مباشرة كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز والتي قد تكون تخضع للنقل عبر الحدود.[41] ويبدو أن 15 طرفا سجلت مثل هذه القرارات في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية. وحسبما أشير في وقت سابق، من السجلات المتعلقة بقرارات عن الكائنات الحية المحورة المراد استخدامها مباشرة كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز البالغة 649 سجلا في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية، تم تسجيل ما لا يقل عن 223 حالة (أكثر من الثلث) من قبل أربع دول من غير الأطراف.

العنصر 5: إجراءات تقييم مخاطر الكائنات الحية المحورة وضعت ويجري العمل بها

48- أشار ما مجموعه 95 طرفا أنها وضعت آليات لإجراء تقييم المخاطر، ولدى 70 طرفا مبادئ توجيهية لتقييم المخاطر للكائنات الحية المحورة (انظر الجدولين 6 و7 أدناه).

الجدول 6: آليات تقييم المخاطر موجودة[42]

المنطقة	نعم	لا
أفريقيا	27	21
آسيا–المحيط الهادئ	22	13
وسط وشرق أوروبا	16	3
أمريكا اللاتينية والكاريبي	11	10
أوروبا الغربية والمجموعات الأخرى	19	0
المجموع	**95**	**47**

الجدول 7: إرشادات تقييم مخاطر موجودة للكائنات الحية المحورة[43]

المنطقة	نعم	لا
أفريقيا	19	29
آسيا–المحيط الهادئ	16	19
وسط وشرق أوروبا	11	8
أمريكا اللاتينية والكاريبي	8	13
أوروبا الغربية والمجموعات الأخرى	16	1
المجموع	**70**	**70**

49- ذكر 63 طرفا فقط أنها اكتسبت القدرات اللازمة لإجراء تقييم المخاطر (انظر الجدول 8 أدناه)، بما في ذلك ثلث الأطراف المبلغة من أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأقل من نصف عدد الأطراف من آسيا والمحيط الهادئ، وأقل من ربع عدد الأطراف الأفريقية. ومرة أخرى، أشار العديد من الأطراف إلى أن قوانينها ولوائحها الوطنية للسلامة الأحيائية لم تحوّل إلى قانون حتى الآن.

[41] السؤالان 51 و57. تجدر الإشارة إلى أنه فيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي، فإن القرارات المتعلقة بطرح الكائنات الحية المحورة المراد استخدامها مباشرة كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز في الأسواق تؤخذ لإقليم الاتحاد الأوروبي ككل.

[42] السؤال 81. في المرفق بالمقرر BS-V/15، يتناول المؤشر 5(ج) 'عدد الأطراف التي لديها لجنة استشارية أو غيرها من الترتيبات القائمة لإجراء تقييم للمخاطر أو استعراضها'.

[43] السؤال 83.

الجدول 8: الأطراف التي اكتسبت القدرات المحلية اللازمة لإجراء تقييم للمخاطر[44]

المنطقة	نعم	لا
أفريقيا	11	36
آسيا–المحيط الهادئ	14	21
وسط وشرق أوروبا	12	7
أمريكا اللاتينية والكاريبي	7	14
أوروبا الغربية والمجموعات الأخرى	19	0
المجموع	**63**	**78**

50- وتسلط الردود الواردة في الجدول 8 الضوء على أن هناك حاجة إلى مواصلة تنمية القدرات فيما يتعلق بتقييم المخاطر قبل تشغيل الإجراءات والآليات الموضوعة وفقا للبروتوكول تشغيلا كاملا في جميع الدول الأطراف. وبالفعل، أشارت أطراف عديدة في تقاريرها الوطنية إلى الحاجة إلى مواصلة تنمية القدرات في هذا المجال. كما احتلت مسألة تقييم المخاطر مكانا بارزا في أعمال اجتماعات تنسيق بناء القدرات. وأبلغ عدد من الأطراف عن بعض التعاون الإقليمي، الجاري أو المتوقع، فيما يتعلق بتقييم المخاطر والرصد ما بعد إطلاق الكائنات الحية المحورة. وعلى الصعيد العالمي، كلفت الأطراف فريقا مخصصا من الخبراء التقنيين المعني بتقييم المخاطر وإدارة المخاطر بإعداد جملة أمور، من بينها المزيد من الإرشادات بشأن تقييم المخاطر. كما طالب مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف بعقد حلقات عمل إقليمية متعلقة بتقييم المخاطر وبناء القدرات، وقامت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي بذلك.[45]

51- وذكر 47 طرفا إجراء تقييم مخاطر لكائن حي محور موجه للإدخال عن قصد في البيئة، وأجرى 34 طرفا عمليات تقييم المخاطر لكائن واحد أو أكثر من الكائنات الحية المحورة المراد استخدامها مباشرة كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز.[46] وأبلغ 12 طرفا أنها قدمت تقارير موجزة من جميع عمليات تقييم المخاطر إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية، وأبلغ 15 طرفا أنها لم تفعل ذلك إلا 'في بعض الحالات فقط'.[47] ونتج عن عملية بحث مصطلح "تقييم المخاطر" في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية 639 سجلا،[48] مقدما من 24 طرفا[49] وبلدين من غير الأطراف. ولم يجر ما يقرب من ثلثي الأطراف أي تقييم للمخاطر في آخر فترة مشمولة بالتقرير؛ وأجرى 25 طرفا أكثر من عشرة تقييمات، و7 أطراف أقل من عشرة تقييمات، و11 طرفا أقل من خمسة تقييمات.[50] وعلى أساس المعلومات الواردة في التقارير الوطنية، يبدو أن الكثير من الأطراف لم تجر عمليات

---

[44] السؤال 84.

[45] المقرر BS-V/12.

[46] السؤالان 86 و87.

[47] ردا على هذا السؤال (السؤال 89 بشأن استبيان التقرير الوطني)، أجاب 57 طرفا أنها لم تقدم أبدا تقارير موجزة عن تقييم المخاطر إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية. وفيما يتعلق بالأطراف التي قدمت هذا الرد، فإن التفسير يبدو وأنه يكمن في أنها لم تجر تقييم المخاطر حتى الآن. ولم يكن خيار 'لا ينطبق' متاحا لهذا السؤال.

[48] حتى 31 مارس/آذار 2012.

[49] طرف واحد من أفريقيا؛ و7 أطراف من آسيا والمحيط الهادئ؛ وطرفان من وسط وشرق أوروبا؛ و6 من أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ و8 من مجموعة أوروبا الغربية والدول الأخرى.

[50] السؤال 90.

تقييم المخاطر لأنها لم تتلق طلبات بشأن موافقات على الكائنات الحية المحورة التي قد تتطلب الاضطلاع بمثل هذه التقييمات.

العنصر 6: إجراءات لوضع تدابير مناسبة لإدارة مخاطر الكائنات الحية المحورة ورصدها قد وضعت ويجري العمل بها

52- أشار عدد من الأطراف، مرة أخرى، في الردود على الأسئلة ذات الصلة بهذا المؤشر في استبيان التقارير الوطنية، بشكل عام إلى أن قوانينها ولوائحها المتعلقة بالسلامة الأحيائية قيد التطوير ولكن لم توضع بعد.

الجدول 9: الأطراف التي وضعت آليات وتدابير واستراتيجيات مناسبة وحافظت عليها لتنظيم وإدارة ومراقبة المخاطر التي تم تحديدها في عمليات تقييم المخاطر للكائنات الحية المحورة الموجهة للإدخال عن قصد في البيئة[51]

المنطقة	نعم	إلى حد ما	لا
أفريقيا	8	12	29
آسيا-المحيط الهادئ	12	8	15
وسط وشرق أوروبا	12	4	3
أمريكا اللاتينية والكاريبي	7	3	11
أوروبا الغربية والمجموعات الأخرى	17	2	0
المجموع	**56**	**29**	**58**

الجدول 10: الأطراف التي وضعت آليات وتدابير واستراتيجيات مناسبة وحافظت عليها لتنظيم وإدارة ومراقبة المخاطر التي تم تحديدها في عمليات تقييم المخاطر للكائنات الحية المحورة المراد استخدامها مباشرة كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز[52]

المنطقة	نعم	إلى حد ما	لا
أفريقيا	8	11	30
آسيا-المحيط الهادئ	10	8	17
وسط وشرق أوروبا	12	6	1
أمريكا اللاتينية والكاريبي	3	3	15
أوروبا الغربية والمجموعات الأخرى	17	2	0
المجموع	**50**	**30**	**63**

53- وذكر 56 طرفا أنها وضعت وحافظت على آليات وتدابير واستراتيجيات لتنظيم وإدارة ومراقبة المخاطر المحددة في عمليات تقييم المخاطر للكائنات الحية المحورة الموجهة للإدخال عن قصد في البيئة، وقام 29 طرفا بذلك 'إلى حد ما'. وذكر 58 طرفا أنها لم تفعل ذلك بعد (انظر الجدول 9). وتضم الفئة الأخيرة أكثر من نصف الأطراف الأفريقية وما يقرب من نصف الأطراف في آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والكاريبي.

54- ووضع خمسون طرفا تدابير مماثلة للكائنات الحية المحورة المراد استخدامها مباشرة كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز، (انظر الجدول 10). وتضم الفئة الأخيرة أكثر من نصف الأطراف الأفريقية وأمريكا اللاتينية

[51] السؤال 94 أ).

[52] السؤال 94 ب).

والكاريبي ونصف أطراف آسيا والمحيط الهادئ تقريبا. وليس لدى العديد من الأطراف خبرة عملية في تنفيذ هذه التدابير.

55- وأشار عدد من الأطراف إلى التعاون الإقليمي فيما يتعلق بإدارة المخاطر (وتقييم المخاطر)، في مجموعة متنوعة من المناطق والمناطق الفرعية،[53] وأشارت أطراف أخرى إلى إمكانية التعاون الإقليمي في هذه المجالات. كما أشارت العديد من الأطراف من البلدان النامية إلى ضرورة تعزيز القدرات فيما يتعلق بإدارة المخاطر.

العنصر 7: إجراءات لتحديد النقل غير المشروع عبر الحدود للكائنات الحية المحورة والتصدي له قد وضعت ويجري العمل بها

56- ذكر 86 طرفا اعتماد تدابير تهدف إلى منع النقل غير المشروع عبر الحدود للكائنات الحية المحورة والمعاقبة عليه، في حين أن 55 طرفا لم يفل ذلك (الجدول 11). ولم تضع معظم الأطراف (87) التي قدمت تقارير استراتيجية للكشف عن النقل غير المشروع عبر الحدود.[54] وأشار عدد من الأطراف في تقاريرها إلى أحكام من القانون الداخلي ذي الصلة التي تنص على فرض عقوبات على النقل غير المشروع عبر الحدود للكائنات الحية المحورة، وأشارت أطراف أخرى إلى أن هناك أحكاما بشأن هذه العقوبات في أطرها الوطنية للسلامة الأحيائية. وفي حالات كثيرة لم تستخدم مثل هذه الأحكام أولم يبدأ العمل بها.

الجدول 11: الأطراف التي لديها تدابير داخلية لمنع النقل غير المشروع عبر الحدود للكائنات الحية المحورة والمعاقبة عليه[55]

المنطقة	نعم	لا
أفريقيا	27	20
آسيا-المحيط الهادئ	18	17
وسط وشرق أوروبا	13	6
أمريكا اللاتينية والكاريبي	9	12
أوروبا الغربية والمجموعات الأخرى	19	0
المجموع	**86**	**55**

57- ويبدو أنه تم الإبلاغ عن حالات قليلة من النقل غير المشروع عبر الحدود للكائنات الحية المحورة في الفترة التي تغطيها التقارير الوطنية الثانية.[56] وذكر 15 طرفا أنها تلقت معلومات عن أقل من خمس حالات من مثل هذا النقل، وأشار طرفان إلى ما بين خمس وتسع حالات من هذا القبيل، وأشار طرف واحد إلى أكثر من عشرة حالات. وأبلغ بلدان اثنان فقط غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية عن حالات نقل غير مشروع عبر

[53] تشتمل، على سبيل المثال، على إحالة إلى الأنشطة ذات الصلة في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

[54] السؤال 169.

[55] السؤال 168.

[56] السؤال 170.

الحدود.[57] وقد يشير انخفاض عدد عمليات النقل غير المشروع عبر الحدود ببساطة إلى الامتثال لإجراءات البروتوكول، حسبما ينعكس في القانون الوطني. وفي الوقت نفسه، وحسبما أشير في وقت سابق في هذا التقرير، من الواضح أن الأطر القانونية ذات الصلة ليست موجودة أو لا يجري العمل بها بشكل كامل في كثير من البلدان الأطراف. وأشار العديد من الأطراف من البلدان النامية إلى عوائق تحول دون تنفيذ الأحكام المتعلقة بالنقل غير المشروع عبر الحدود، وخاصة ما يتصل بعدم وجود نصوص قانونية بشأن الكشف والرصد، فضلا عن الافتقار إلى القدرات التقنية. وفي مثل هذه الحالات، حسبما أشارت بعض الأطراف في تقاريرها الوطنية الثانية، قد لا تكون الأطراف في وضع يسمح لها بتحديد حالات النقل غير المشروع عبر الحدود للكائنات الحية المحورة عندما تحدث. ويمكن أن يسهم الوعي العام أيضا في نقل غير مشروع عبر الحدود في حد ذاته أو في عدم إمكانية تحديد حالات النقل هذه والإبلاغ عنها. ويشير عدد من التقارير الوطنية أيضا إلى أن بعض حالات النقل عبر الحدود التي وقعت على نحو لا يتفق مع أحكام هذا البروتوكول كانت حالات نقل عبر الحدود غير مقصود، وبالتالي لم تسجل كنقل غير مشروع في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية.

58- وتشتمل خطة العمل المحدثة لبناء القدرات من أجل التنفيذ الفعال للبروتوكول التي اعتمدتها الأطراف في المقرر BS-III/3 كعنصر من العناصر الرئيسية التي تحتاج إلى دعم وإجراءات بناء القدرات، "تدابير للتصدي للنقل عبر الحدود غير المشروع للكائنات الحية المحورة". ونظر اجتماع التنسيق الثامن للحكومات والمنظمات التي تنفذ و/أو تمول أنشطة بناء القدرات للسلامة الأحيائية المنعقد في مارس/آذار 2012، في تدابير لتعزيز قدرات الأطراف في الكشف عن النقل غير المشروع عبر الحدود للكائنات الحية المحورة ومنعه وإدارته.[58]

العنصر 8: إجراءات منع النقل عبر الحدود غير المقصود للكائنات الحية المحورة وتحديده والتصدي له قد وضعت ويجري العمل بها، بما في ذلك تدابير الإخطار والطوارئ

59- ذكر 93 طرفا أنها أبلغت غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية بنقاط اتصال بشأن النقل عبر الحدود غير المقصود للكائنات الحية المحورة وفقا للمادة 17. غير أنه لا توجد إلا 83 نقطة اتصال وطنية للمادة 17 مدرجة في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية، بما في ذلك 11 نقطة اتصال أبلغ عنها طرف واحد ونقطتي اتصال أبلغ عنهما طرف آخر.

[57] UNEP/CBD/BS/CM-CB/8/1.Add.1، شروح جدول الأعمال المؤقت، اجتماع التنسيق الثامن للحكومات والمنظمات التي تنفذ أو تمول مبادرات بناء القدرات للسلامة الأحيائية، 7 يناير/كانون الثاني 2012، الفقرة 11.

[58] أصدرت أمانة الاتفاقية مذكرة مؤرخة 6 أبريل/نيسان 2012 تشمل نقاط الاتصال الوطنية بموجب المادة 17. وتنعكس في هذه المذكرة المعلومات المتاحة في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية، وتشمل أيضا تفاصيل نقاط الاتصال الوطنية بموجب المادة 17 لطرف واحد وهي ليست متاحة حاليا في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية.

الجدول 12: الأطراف التي أخطرت غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية بنقاط الاتصال التابعة لها المعنية بالنقل عبر الحدود غير المقصود للكائنات الحية المحورة[59]

المنطقة	نعم	لا
أفريقيا	29	20
آسيا–المحيط الهادئ	19	16
وسط وشرق أوروبا	12	7
أمريكا اللاتينية والكاريبي	15	6
أوروبا الغربية والمجموعات الأخرى	18	1
المجموع	**93**	**50**

60- ووضع 80 طرفا آليات لمعالجة التدابير الطارئة في حالة وجود نقل غير مقصود عبر الحدود للكائنات الحية المحورة.[60] وذكرت 9 أطراف استلامها لمعلومات بشأن حالات أدت أو يمكن أن تكون قد أدت إلى نقل غير مقصود عبر الحدود في الفترة التي يغطيها التقرير الوطني الثاني. ومن بين هذه الأطراف، أشار طرفان إلى أنهما أخطرا الدول المتضررة أو التي يحتمل أن تكون قد تضررت بحدوث عملية نقل ولكنهما لم يبلغا غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية بذلك.[61]

العنصر 9: وضعت وتنفذ متطلبات مناسبة فيما يتعلق بمتطلبات البروتوكول بشأن مناولة الكائنات الحية المحورة ونقلها وتعبئتها وتحديد هويتها

61- فيما يتعلق بالمناولة والتعبئة والنقل، ذكر 61 طرفا أنها اتخذت تدابير لضمان معاملة الكائنات الحية المحورة الخاضعة للنقل عبر الحدود بموجب شروط السلامة، مع مراعاة القواعد والمعايير الدولية ذات الصلة. وأبلغ 25 طرفا باتخاذ مثل هذه التدابير 'إلى حد ما'؛ ولم يتخذ 44 طرفا أي تدابير من هذا القبيل.[62]

62- ويتناول المؤشر الوارد في المقرر BS-V/15 لهذا العنصر أيضا عدد الأطراف التي لديها متطلبات بشأن مناولة الكائنات الحية المحورة ونقلها وتعبئتها وتحديد هويتها تتفق مع المادة 18، والمقررات اللاحقة ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف بشأن، (1) الكائنات الحية المحورة الموجهة للاستخدام المعزول؛ و(2) الكائنات الحية المحورة الموجهة للإدخال عن قصد في البيئة؛ و(3) الكائنات الحية المحورة المراد استخدامها مباشرة كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز. ويعرض في الجداول 13-16 عدد الأطراف في مختلف المناطق التي وضعت مثل هذه التدابير.

[59] السؤال 100.

[60] السؤال 101.

[61] لا يبدو أن هناك أي سجلات عن النقل غير المقصود عبر الحدود في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية.

[62] السؤال 108.

الجدول 13: الأطراف التي اتخذت تدابير لضمان أن الوثائق المصاحبة للكائنات الحية المحورة الموجهة للاستخدام المعزول تشير بوضوح إلى أنها كائنات حية محورة وتفي بالمتطلبات الأخرى للمادة 18 المتعلقة بمثل هذه الكائنات الحية المحورة[63]

المنطقة	نعم	إلى حد ما	لا
أفريقيا	15	12	22
آسيا–المحيط الهادئ	10	12	13
وسط وشرق أوروبا	11	5	3
أمريكا اللاتينية والكاريبي	6	3	12
أوروبا الغربية والمجموعات الأخرى	19	0	0
المجموع	**61**	**32**	**50**

الجدول 14: الأطراف التي اتخذت تدابير تقتضي أن الوثائق المصاحبة للكائنات الحية المحورة الموجهة للإدخال عن قصد في بيئة طرف الاستيراد تشير بوضوح إلى أنها كائنات حية محورة وتفي بالمتطلبات الأخرى للمادة 18 المتعلقة بمثل هذه الكائنات الحية المحورة [64]

المنطقة	نعم	إلى حد ما	لا
أفريقيا	14	11	24
آسيا–المحيط الهادئ	11	9	15
وسط وشرق أوروبا	12	3	4
أمريكا اللاتينية والكاريبي	5	2	14
أوروبا الغربية والمجموعات الأخرى	18	0	1
المجموع	**60**	**25**	**58**

الجدول 15: الأطراف التي اتخذت تدابير تقتضي من الوثائق المصاحبة للكائنات الحية المحورة المراد استخدامها مباشرة كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز أن تشير بوضوح، في الحالات التي لا تكون فيها هوية الكائنات الحية المحورة معروفة من خلال وسائل مثل نظم حفظ الهوية، إلى أنها قد تحتوي على كائنات حية محورة غير الموجهة للإدخال عن قصد في البيئة، فضلا عن نقطة اتصال لمزيد من المعلومات[65]

المنطقة	نعم	إلى حد ما	لا
أفريقيا	12	11	26
آسيا–المحيط الهادئ	8	7	20
وسط وشرق أوروبا	12	3	4
أمريكا اللاتينية والكاريبي	0	4	17
أوروبا الغربية والمجموعات الأخرى	18	0	1
المجموع	**50**	**25**	**68**

[63] السؤال 111.

[64] السؤال 112.

[65] السؤال 109.

الجدول 16: الأطراف التي اتخذت تدابير تقتضي من الوثائق المصاحبة للكائنات الحية المحورة المراد استخدامها مباشرة كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز أن تشير بوضوح، في الحالات التي لا تكون فيها هوية الكائنات الحية المحورة معروفة من خلال وسائل مثل نظم حفظ الهوية، إلى أنها تحتوي على كائنات حية محورة غير موجهة للإدخال عن قصد في البيئة، فضلا عن نقطة اتصال لمزيد من المعلومات[66]

المنطقة	نعم	إلى حد ما	لا
أفريقيا	14	12	23
آسيا–المحيط الهادئ	9	11	14
وسط وشرق أوروبا	12	4	3
أمريكا اللاتينية والكاريبي	0	3	18
أوروبا الغربية والمجموعات الأخرى	19	0	0
المجموع	**54**	**30**	**58**

63- ويبدو واضحا من هذه الردود أن هناك قدرا كبيرا من العمل الذي لا يزال يتعين القيام به فيما يتعلق بتنفيذ المادة 18، ولا سيما أحكامها المتصلة بالوثائق المطلوبة. وإلى حد ما، وحسبما هو الحال فيما يتعلق بجوانب أخرى من البروتوكول، فإن أوجه التقصير في تنفيذ هذه الأحكام تعكس الحالة العامة لتنفيذ الأطر الوطنية للسلامة الأحيائية التي نوقشت أعلاه. وأشار عدد من الأطراف في تقاريرها الوطنية إلى أن الأحكام المتعلقة بالتوثيق ستدرج في أطرها التنظيمية الوطنية فور اعتمادها. وذكر العديد من الأطراف أن ليس لديها قدرات (42 طرفا) أو لديها بعض القدرات (63 طرفا) لإنفاذ متطلبات تحديد وتوثيق الكائنات الحية المحورة.[67]

العنصر 10: إجراءات الإخطار عن المعلومات المطلوبة إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية وضعت ويجري العمل بها

64- تُعد غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية قائمة بنقاط الاتصال المتعلقة بالغرفة في 191 دولة والاتحاد الأوروبي.[68] وأفادت معظم الأطراف أنها قد وضعت آلية للتنسيق بين نقاط اتصالها وغرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية، ونقطة الاتصال الوطنية للبروتوكول وسلطتها (سلطاتها) الوطنية المختصة فيما يتعلق بإتاحة المعلومات في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية.

[66] السؤال 110.

[67] السؤال 113.

[68] انظر المؤشر (أ) تحت العنصر (10): 'عدد الأطراف التي خصصت مسؤوليات للإبلاغ عن المعلومات إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية'.

الجدول 17: توجد آلية تنسيق بين نقطة اتصال غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية ونقطة الاتصال الوطنية والسلطة (السلطات) الوطنية المختصة[69]

المنطقة	نعم	لا
أفريقيا	31	16
آسيا–المحيط الهادئ	27	8
وسط وشرق أوروبا	17	2
أمريكا اللاتينية والكاريبي	18	3
أوروبا الغربية والمجموعات الأخرى	17	2
المجموع	**110**	**31**

65- وحتى 30 مارس/آذار 2012، كان هناك 709 سجلات في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية تتعلق بالقوانين واللوائح والمبادئ التوجيهية؛ و479 سجلا بشأن قرارات متعلقة بالنقل عبر الحدود للكائنات الحية المحورة الموجهة للإدخال عن قصد في البيئة؛ و649 سجلا بشأن بالقرارات المتعلقة بالكائنات الحية المحورة المراد استخدامها كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز. وأتاحت بعض البلدان من غير الأطراف كمية كبيرة من المعلومات في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية. وطلب استبيان التقرير الوطني الثاني إلى الأطراف أن تشير إلى ما إذا كانت قد وفرت فئات معينة من المعلومات لغرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية وما إذا كانت هذه المعلومات متاحة. وبما يعكس الخبرة المحدودة نسبيا حتى الآن في كثير من البلدان الأطراف، أشارت أغلبية الأطراف إلى أن هذه المعلومات غير متاحة لعدة فئات من المعلومات.[70]

66- وحسبما أشير من قبل في هذا التقرير، ذكر 67 طرفا أن المعلومات التي قدمتها إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية لم تكن كاملة أو تتطلب التحديث. وأفاد عدد من الأطراف أنها بصدد جمع وتحديث المعلومات لتقديمها إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية.

67- وأبلغت بعض الأطراف عن صعوبات فيما يتعلق بغرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية، ولكنها تتصل أساسا بالوصول إلى الإنترنت الموثوق به. وأشارت بعض الأطراف إلى صعوبات متعلقة بمسائل اللغة.

العنصر 11: يجري تنفيذ إجراءات وتدابير لتعزيز الوعي العام

68- أفاد 50 طرفا في تقاريرها الوطنية، بأنها وضعت استراتيجية أو تشريع لتعزيز الوعي العام، وأفاد 50 طرفا أنها قامت بذلك 'إلى حد ما'. ولم يكن لدى 43 طرفا مثل هذه الاستراتيجيات (الجدول 18). وأبلغت أطراف عديدة عن أنشطة محددة للوعي العام، وخاصة في سياق عملية إعداد الأطر الوطنية للسلامة الأحيائية. وأبلغت أطراف عديدة أيضا عن إنشاء مواقع مخصصة على الإنترنت. غير أن عددا كبيرا من الأطراف من

[69] السؤال 126. انظر المؤشر (ب) تحت العنصر (10): 'عدد الأطراف التي لديها نظم قائمة لإدارة معلومات السلامة الأحيائية المطلوبة لتنفيذ البروتوكول'.

[70] شملت هذه الفئات، على سبيل المثال، القرارات بشأن تنظيم المرور العابر للكائنات الحية المحورة (107 أطراف)؛ وحدوث نقل غير مقصود عبر الحدود (133 طرفا)؛ والنقل غير المشروع عبر الحدود (126 طرفا)؛ والقرارات النهائية بشأن استيراد أو إطلاق الكائنات الحية المحورة (80 طرفا)؛ والقرارات النهائية بخصوص استيراد الكائنات الحية المحورة المراد استخدامها مباشرة كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز (93 طرفا).

البلدان النامية أشار إلى وجود عقبات تحول دون تنمية الوعي العام وآليات المشاركة بسبب عدم وجود الخبرة ذات الصلة و/أو التمويل.

الجدول 18: هناك استراتيجية أو تشريعات لتشجيع الوعي العام[71]

المنطقة	نعم	إلى حد ما	لا
أفريقيا	14	17	18
آسيا–المحيط الهادئ	8	16	11
وسط وشرق أوروبا	11	3	5
أمريكا اللاتينية والكاريبي	3	10	8
أوروبا الغربية والمجموعات الأخرى	14	4	1
المجموع	**50**	**50**	**43**

69- وضع 64 طرفا آليات للتشاور مع الجمهور في عمليات صنع القرار بشأن الكائنات الحية المحورة، وقام 27 طرفا بذلك إلى حد ما (الجدول 19). وأشار عدد كبير من الأطراف إلى أنه في حين أدرجت أحكام بشأن الوعي العام والمشاركة في الأطر الوطنية للسلامة الأحيائية، فلم تكن هناك أي تجربة حقيقية بشأن تنفيذ هذه الأحكام حتى الآن إما لأن الأطر الوطنية للسلامة الأحيائية لم يجر العمل بها أو لأنها لم تبت حتى الآن في طلب لنقل كائنات حية محورة عبر الحدود.

الجدول 19: هناك آليات للتشاور مع الجمهور في عمليات صنع القرار بشأن الكائنات الحية المحورة[72]

المنطقة	نعم	إلى حد ما	لا
أفريقيا	19	9	21
آسيا–المحيط الهادئ	10	9	16
وسط وشرق أوروبا	13	3	3
أمريكا اللاتينية والكاريبي	3	6	12
أوروبا الغربية والمجموعات الأخرى	19	0	0
المجموع	**64**	**27**	**52**

70- وأشارت بعض الأطراف إلى صعوبات تواجه تنفيذ أحكام مشاركة الجمهور نظرا لمدى تعقيد هذه المسألة، وعدم وجود آليات مناسبة ومسائل اللغة. ووصف عدد من الأطراف إجراءات مشاركة الجمهور التي وضعتها بما في ذلك إتاحة المعلومات على مواقع الإنترنت العامة وإمكانية عقد اجتماعات للتشاور في الظروف المناسبة.

[71] السؤال 151. انظر المؤشر (أ) تحت العنصر (11): 'عدد الأطراف التي تنفذ برامج أو أنشطة وعي عام'.

[72] السؤال 154. انظر المؤشر (ب) تحت العنصر (11): 'عدد الأطراف التي توفر مستوى معين من المشاركة العامة في عمليات صنع القرار بشأن الكائنات الحية المحورة'.

جيم - إجراءات وآليات على الصعيد الدولي

71- منذ دخول البروتوكول حيز النفاذ، اضطلع بحجم كبير من العمل لوضع إجراءات وآليات على الصعيد الدولي لدعم تنفيذ البروتوكول واستعراضه. وأشار المقرر BS-V/15 إلى خطة عمل بناء القدرات ولجنة الامتثال وغرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية كعناصر ينبغي أن تخضع للتحليل كجزء من عملية التقييم والاستعراض الثانية لفعالية البروتوكول.

العنصر 12: تنفذ خطة عمل بناء القدرات على نحو فعال

72- اعتمدت الأطراف في البروتوكول، في اجتماعها الأول، خطة عمل بشأن بناء القدرات، وأنشأت آلية تنسيق لتنفيذ خطة العمل. واعتمدت الأطراف أيضا مجموعة من المؤشرات لرصد تنفيذ خطة العمل،[73] وجرى تنقيحها في الاجتماع الرابع للأطراف.[74] وقد نظرت الأطراف بانتظام في تقارير عن حالة أنشطة بناء القدرات بما في ذلك المبادرات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف.

73- ووفقا للمقرر BS-V/3، يخضع تنفيذ خطة عمل بناء القدرات لتقييم مستقل محدد، ولا يتم تناولها بالتحليل بشكل منفصل في هذا التقرير.[75] وخلص التقييم المستقل إلى إحراز بعض التقدم بصفة عامة في بناء القدرات من أجل التنفيذ الفعال للبروتوكول. وكان هناك عدد من المبادرات، مثل المشاريع المتعلقة بتطوير وتنفيذ الأطر الوطنية للسلامة الأحيائية التي يمولها مرفق البيئة العالمية، التي وفرت نقطة انطلاق لعديد من الأطراف لبناء القدرات من أجل السلامة الأحيائية.

74- وخلص التقييم المستقل إلى أن خطة العمل كانت فعالة بدرجات متفاوتة في توجيه وحفز وزيادة أنشطة بناء القدرات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وفي معظم الحالات، عملت خطة العمل بوصفها أداة مفيدة لتوجيه البلدان وبعض المنظمات. غير أنه لا يبدو وأنها استخدمت كإرشاد في تصميم وتنفيذ بعض المبادرات من الجهات المانحة.

75- وعلى الرغم من أن خطة العمل الحالية لا تزال ذات صلة، فقد أشير إلى أنه يتعين تعديلها لتلبية الاحتياجات الناشئة للأطراف ولكي تتماشى مع الخطة الاستراتيجية الجديدة لبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية. وهناك أيضا حاجة إلى تحديد الأولويات ووضع عناصرها لتوفير روابط أوضح بالعناصر الرئيسية للأطر الوطنية للسلامة الأحيائية والخطة الاستراتيجية للبروتوكول وحفز نهج قائم على النتائج. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى وضع إطار تفصيلي للرصد.

76- ومن التحديات الرئيسية التي تواجه تنفيذ خطة العمل هو أن التمويل لبناء القدرات في مجال السلامة الأحيائية قد انخفض بصفة عامة خلال السنوات القليلة الماضية. وتثير مسألة التمويل قلقا بالغا، بالنظر إلى الاحتياجات التي لم تلب والجديدة الناشئة في البلدان النامية، وخاصة في ضوء أن العديد من البلدان لم تضطلع حتى الآن بمبادرات حاسمة في مجال بناء القدرات للوفاء بالتزاماتها بموجب بروتوكول قرطاجنة، وتنفيذ أطرها الوطنية للسلامة الأحيائية. وفي سياق الآلية المالية للبروتوكول، وبموجب النظام الحالي لتخصيص الموارد بشفافية، وكذلك في الإطار السابق لتخصيص الموارد، فإن أنشطة السلامة الأحيائية تتنافس فيما يتعلق بتخصيص

---

[73] المقرر BS-I/5.

[74] المقرر BS-IV/3.

[75] انظر الوثيقة UNEP/CBD/BS/COP-MOP/6/INF/2 التي أخذت منها الفقرات 74-77.

الأموال مع أنشطة أخرى ذات صلة بالتنوع البيولوجي. وقد أدى هذا الوضع التنافسي إلى انخفاض تمويل أنشطة السلامة الأحيائية. وقد تحتاج الأطراف في البروتوكول إلى إيلاء اهتمام خاص لهذه المسألة.

77- ولا يزال دور الأمانة في مجال بناء القدرات مهما لاستكمال تنفيذ خطة العمل. وهناك حاجة إلى أن تواصل الأمانة عملها، وخاصة في تنظيم حلقات عمل تدريبية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وإعداد أدوات تدريبية على الإنترنت لتستخدمها الأطراف.

العنصر 13: لجنة امتثال في حالة تشغيل

78- انتهت عملية إنشاء لجنة الامتثال تماما، وعقدت اللجنة اجتماعات دورية لمناقشة المسائل المتصلة بالامتثال والمتعلقة بأداء اللجنة ذاتها. غير أنه حتى الآن لم تنقل أي حالة محددة من حالات عدم الامتثال إلى علم اللجنة من قبل أي طرف فيما يتعلق بنفسه أو فيما يتعلق بطرف آخر.[76] وفي المقرر BS-V/1، تناولت الأطراف في البروتوكول الدور الداعم للجنة الامتثال فيما يتعلق بتقديم المشورة والمساعدة إلى الأطراف. ووفقا لهذا المقرر، يجوز للجنة أن تنظر في اتخاذ تدابير في الحالة التي لا يقدم فيها طرف ما تقريره الوطني، أو في حالة ورود معلومات من خلال تقرير وطني أو الأمانة استنادا إلى معلومات من غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية تفيد بأن الطرف يواجه صعوبات في الامتثال لالتزاماته بموجب البروتوكول. ومن المتوقع أن تعطي هذه المسألة إلى اللجنة بعض المجال لتفعيل إجراءات الامتثال والقيام بدور أكثر نشاطا ودعما. وفي الماضي، لم يكن من الممكن تفعيل إجراءات الامتثال إلا من جانب طرف ما سواء فيما يتعلق بنفسه أو ضد طرف آخر.

79- ولم يتم الانتهاء من الصيغة النهائية للنظام الداخلي للجنة فيما يتعلق بصنع القرار، ولا تزال المادة 18 من النظام الداخلي للجنة بين قوسين معقوفين.[77] ومع ذلك، استطاعت اللجنة العمل واعتماد قرارات على أساس توافق الآراء حتى الآن.

العنصر 14: غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية يجري العمل بها ويمكن الوصول إليها

80- أنشئت غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية ويجري العمل بها.[78] وقد ذهب الكثير من العمل في تطوير غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية باعتبارها أداة يمكن الوصول إليها ويجري العمل بها. وقد تم تناول المسائل التي تتعلق بما إذا كان محتوى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية موثوق به وحديث، في الأجزاء السابقة من هذا التقرير. وفي حين أن غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية تعمل، وبالنسبة للجزء الأكبر، يمكن الوصول إليها، فإن هناك حالات لم تخطر فيها الأطراف عن المعلومات في الوقت المناسب إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية على النحو المنصوص عليه بموجب البروتوكول.

81- وذكر 26 طرفا وجود صعوبات في الوصول إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية أو استخدامها، في حين لم يواجه 113 طرفا أي مشاكل. وذكرت بعض الأطراف صعوبات تقنية تتصل بغرفة تبادل معلومات

---

[76] نظرت لجنة الامتثال في اجتماعها السادس فيما إذا كانت ولايتها تشمل تلقي تقارير من منظمة غير حكومية تدعي عدم امتثال طرف لالتزاماته بموجب البروتوكول والنظر فيها. وخلصت اللجنة إلى أن ولايتها لا تشمل النظر في التقرير لأن القسم رابعا من إجراءات الامتثال المعتمدة في المرفق بالمقرر BS-I/7 لا تسمح إلا لطرف بتحريك الإجراءات فيما يتعلق بذاته أو فيما يتعلق بطرف آخر. UNEP/CBD/BS/CC/6/4، الفقرتان 20 و21.

[77] انظر المقرر BS-II/1 بشأن النظام الداخلي لاجتماعات لجنة الامتثال.

[78] المقرر BS-I/3.

السلامة الأحيائية تم حلها بعد الاتصال بأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي؛ وأشارت أطراف أخرى إلى صعوبات عامة من حيث القدرات البشرية والمالية والتقنية؛ وأشار البعض إلى صعوبات محددة تتعلق باللغة.

دال - أثر النقل عبر الحدود للكائنات الحية المحورة على التنوع البيولوجي، مع مراعاة المخاطر على صحة الإنسان أيضا

82- على أساس المعلومات الواردة في التقارير الوطنية الثانية، يبدو أنه في حالات نقل الكائنات الحية المحورة بين الأطراف، وبالنسبة للجزء الأكبر من النقل بين الأطراف وغير الأطراف، فإن مثل هذا النقل يجري وفقا للبروتوكول. ومع ذلك، لم يستخدم العديد من الأطراف حتى الآن إجراءات البروتوكول بالنسبة للنقل عبر الحدود للكائنات الحية المحورة نظرا لأن هذه الإجراءات لم تنفذ حتى الآن على الصعيد المحلي و/أو لأنه لم ترد أي إخطارات أو طلبات. وتكشف التقارير الوطنية الثانية عن استمرار شواغل من جانب بعض الأطراف إزاء الحالات المحتملة لعمليات النقل غير المشروع عبر الحدود أو غير المقصود للكائنات الحية المحورة، وقدرتها على منع مثل هذا النقل و/أو الكشف عنه و/أو التصدي له. غير أن البروتوكول أدى إلى زيادة الوعي بالمسائل المرتبطة بالنقل عبر الحدود للكائنات الحية المحورة وإلى حدوث تطورات هامة فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ الأطر الوطنية للسلامة الأحيائية.

العنصر 15: ينبغي مراعاة العمل بشأن مؤشرات التنوع البيولوجي في سياق اتفاقية التنوع البيولوجي

83- لا يبدو أنه تم وضع روابط خاصة بين تقييمات فعالية بروتوكول قرطاجنة، بموجب المادة 35، وتقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي. وفي المقرر 7/10، كلف مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي فريقا مخصصا من الخبراء التقنيين بالعمل على مؤشرات للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020. وينبغي مراعاة ما إذا كان يمكن إقامة روابط مفيدة بين هذه العملية والمؤشرات الموجهة نحو تحقيق نتائج لتقييم فعالية بروتوكول قرطاجنة.

84- وقدم اقتراح أولي في الوثيقة UNEP/CBD/BS/A&R/1/3 عن عملية محتملة لوضع مؤشرات موجهة نحو تحقيق نتائج لتقييم مدى فعالية بروتوكول قرطاجنة في تحقيق أهدافه. وقد ترغب الأطراف في النظر، في الوقت المناسب، فيما إذا كان يمكن ربط هذه العملية بالعمل الأوسع نطاقا بشأن المؤشرات فيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية للاتفاقية وكيف يمكن القيام بذلك.

ثالثا - استنتاجات وتوصيات بشأن حالة تنفيذ

85- سعى هذا التقرير إلى إعطاء صورة عامة عن حالة تنفيذ بروتوكول قرطاجنة فيما يتعلق ببعض العناصر الأساسية، على أساس مصادر المعلومات التي تم تحديدها في المقرر BS-V/15. ويسلط هذا القسم الضوء على بعض الاستنتاجات والتوصيات الأولية الناشئة عن هذا التحليل.

86- **التغطية:** في حين كان التصديق على البروتوكول واسع النطاق من قبل عدد كبير من الدول في مختلف المناطق، فإن عددا من الدول المشاركة في النقل عبر الحدود للكائنات الحية المحورة لا يزال غير الأطراف. وقد عينت جميع الأطراف نقاط اتصال وطنية للبروتوكول. وكان مستوى تقديم التقارير الوطنية المتعلقة بتنفيذ البروتوكول جيدا، ولكن يمكن تحسينه.

87- **الأطر التنظيمية:** يبين التحليل الوارد أعلاه بوضوح أن العديد من الأطراف لا تزال في مرحلة مبكرة نسبيا من تنفيذ أطرها الوطنية للسلامة الأحيائية، وأن العديد من الأطراف من البلدان النامية بصفة خاصة لا تزال بعيدة عن وضع أطر تنظيمية للسلامة الأحيائية تعمل بصورة كاملة للوفاء بمتطلبات البروتوكول. وبالنسبة لفترة التقييم والاستعراض المقبلة، فإن التحدي لا يزال كبيرا لتيسير وضع الصيغة النهائية لهذه الأطر والانتهاء منها ودخولها حيز التنفيذ.

88- وبالنسبة للجزء الأكبر من الأطراف من البلدان المتقدمة، يبدو أن لديها أطر تنظيمية لتنفيذ البروتوكول، على الرغم من أن تحديات يمكن أن تنشأ في تطبيق هذه الأطر في حالات معينة. وبالنسبة للأطراف من البلدان النامية، فإن الصورة أكثر اختلاطا، حيث يشار بصورة متكررة إلى أنه يجرى التنفيذ أو أن التنفيذ غير كامل وهناك قيود من حيث القدرات فيما يتعلق بجوانب معينة من التنفيذ. ومع ذلك، اتخذت جميع الأطراف تقريبا *بعض* الخطوات نحو وضع تدابير قانونية وإدارية وغيرها من التدابير لتنفيذ البروتوكول، ولا سيما من خلال إعداد الأطر الوطنية للسلامة الأحيائية.

89- وأبلغ العديد من الأطراف عن عدم وجود أي خبرة عملية حتى الآن في عملية صنع القرار بشأن الواردات المقترحة من الكائنات الحية المحورة الموجهة للإدخال عن قصد في البيئة أو للكائنات الحية المحورة المراد استخدامها مباشرة كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز. ويبدو أن الأسباب تختلف. وفي بعض الحالات، لا توجد أطر قانونية وقدرات تقنية مناسبة لصنع مثل هذا القرار. وفي عدد من البلدان الأطراف، لم تكن هناك أي إخطارات أو طلبات للبت فيها. وعلى أي حال، يبدو من الواضح الآن أن هناك عددا من الأطراف لن تكون في وضع يسمح لها بالبت في طلب لاستيراد الكائنات الحية المحورة، وفقا للإجراءات المنصوص عليها في البروتوكول، إذا وصلها أي طلب. ولا يوجد لدى العديد من الأطراف آلية لمعالجة الطلبات والإجراءات اللازمة لصنع القرار، وحتى في الحالات التي توجد فيها هذه الآليات والإجراءات على الورق، فإن القدرة على البت في الطلبات، بما في ذلك القدرة على إجراء أو استعراض تقييمات المخاطر قبل اتخاذ أي القرار، لا تزال تشكل تحديا كبيرا.

90- ووصف عدد من الأطراف الحواجز التي حالت دون التنفيذ الكامل للبروتوكول حتى الآن. وفي معظم الحالات، تتعلق هذه الحواجز بعدم وجود موارد مالية وبشرية وتقنية. واشتملت الأسباب الأخرى على عدم إيلاء الأولوية لمسألة السلامة الأحيائية؛ واستمرار الافتقار إلى الوعي بهذه المسألة بين الجمهور وصناع القرار؛ والحاجة إلى تنقيح وتحديث الأطر الوطنية للسلامة الأحيائية التي تم إعدادها؛ ودوران الموظفين؛ وتغيير المسؤوليات القطاعية في الحكومة؛ وعدم الاستقرار السياسي الأوسع أو الاضطرابات الاقتصادية. وبالتالي، فإن بعض العوائق التي تحول دون تنفيذ البروتوكول تتصل تحديدا بتنظيم السلامة الأحيائية، في حين أن هناك عوائق أخرى تتصل بالسياق السياسي و/أو الاقتصادي و/أو المؤسسي ألوسع نطاقا في كل بلد طرف. ومن المرجح أن تستمر بعض من هذه المعوقات والتحديات في التأثير على التقدم المحرز في التنفيذ في السنوات القليلة المقبلة.

91- وفي الحالات التي أجرت فيها أطراف من البلدان النامية بحوثا بشأن التكنولوجيا البيولوجية وتطبيقاتها، يبدو أن الأطر التنظيمية أكثر تطورا، على الرغم من أن احتياجات بناء القدرات في بعض المجالات الهامة لا تزال قائمة. وأشارت بعض البلدان النامية في تقاريرها إلى الحاجة إلى وضع أطر تنظيمية في ضوء استخدام الكائنات الحية المحورة في الدول المجاورة أو البلدان الشريكة في التجارة، فضلا عن احتمال النقل المقصود عبر الحدود للكائنات الحية المحورة.

92- **تنفيذ لائحة السلامة الأحيائية:** يبدو أن معظم الأطراف التي وضعت أطرا وطنية للسلامة الأحيائية تناولت في هذه الأطر، أو تنوي أن تتناول في القانون الوطني، فرض عقوبات على النقل غير المشروع عبر الحدود للكائنات الحية المحورة، وحالات النقل غير المقصود عبر الحدود للكائنات الحية المحورة، والمتطلبات من الوثائق المصاحبة لنقل الكائنات الحية المحورة عبر الحدود. غير أنه على أساس المعلومات الواردة في التقارير الوطنية، فإن عددا قليلا نسبيا من الأطراف لديه أنظمة أو قدرات لإنفاذ مثل هذه الأحكام. وفي هذا الصدد، تشير العديد من الأطراف من البلدان النامية، على وجه الخصوص، إلى عدم وجود قدرات تقنية وبنية تحتية لأخذ العينات والكشف عن الكائنات الحية المحورة.

93- **النهج الإقليمية:** من الملاحظ في التقارير الوطنية أن التعاون الإقليمي يشكل عنصرا هاما من استراتيجية تنفيذ البروتوكول للعديد من الأطراف، وخاصة فيما يتعلق بتقييم المخاطر وإدارة المخاطر. وبالتالي، أشار عدد من الأطراف في تقاريرها الوطنية إلى أشكال فعلية أو محتملة للتعاون الإقليمي، سواء من خلال آليات قائمة مثل الترتيبات التجارية الإقليمية، أو من خلال مشاريع أو ترتيبات محددة للسلامة الأحيائية. ويشكل التعاون الإقليمي أساسا لبعض المشاريع التي يمولها مرفق البيئة العالمية في مجال السلامة الأحيائية، مثل تلك الموجودة في غرب أفريقيا ومنطقة الكاريبي، ويبدو أن هناك المزيد من المشاريع قيد النظر. وفي ضوء الخبرة المكتسبة من مثل هذه النماذج، قد ترغب الأطراف في النظر في المزيد من الفرص للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي المناسب. وهذه مسألة تناولها مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في ضوء توصيات اجتماع تنسيق بناء القدرات. كما يوصي التقييم المستقل لخطة عمل بناء القدرات، المضطلع به لتنظر فيه الأطراف في اجتماعها السادس، بالتركيز على تدابير بناء القدرات الإقليمية.[79]

94- **تقاسم المعلومات وغرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية:** إن غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية تعمل بشكل تام ويمكن الوصول إليها، ولكن لا يتم ملؤها بمعلومات شاملة وحديثة، من قبل الأطراف، بما في ذلك المعلومات الإلزامية المنصوص عليها في القوانين الوطنية للسلامة الأحيائية، وملخصات تقييم المخاطر أو القرارات المتخذة بشأن الكائنات الحية المحورة. ويشكل تبادل المعلومات عنصرا أساسيا في تنفيذ بروتوكول قرطاجنة، وبالتالي تحتاج الأطراف إلى النظر في كيفية تحسين تبادل المعلومات من خلال غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية. وقد يترتب على ذلك سبل لتشجيع الأطراف على تقديم المعلومات المطلوبة بموجب البروتوكول إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية؛ وتوصية الأطراف بتقديم فئات إضافية من المعلومات إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية. وقد يترتب على ذلك أيضا المزيد من الاستكشاف للروابط بين غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية وقواعد البيانات الأخرى ذات الصلة بالتكنولوجيا البيولوجية ومعلومات السلامة الأحيائية. وقد يكون من المفيد، على سبيل المثال، الاضطلاع باستعراض شامل للمعلومات المتعلقة بالقرارات التنظيمية المتاحة في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية وفي أماكن أخرى بغية تشجيع الاتساق والشمولية في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية. وقد يكون من المفيد أيضا دعوة الحكومات وتذكير الأطراف بالتزاماتها بإدراج معلومات في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية بشأن الموافقات المحلية للتجارب الميدانية الصغيرة والكبيرة الحجم، إذا كانت مثل هذه التجارب تنطوي على أي إدخال للكائنات الحية المحورة في البيئة.[80] ويبدو أن

---

[79] UNEP/CBD/BS/COP-MOP/6/INF/2.

[80] المادتان 10-3 و20-3(د) من بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية.

الممارسات فيما بين الأطراف في هذا الصدد تختلف في الوقت الحالي. ويمكن لقاعدة معلومات شاملة أن تيسر عمليات التقييم والاستعراض المستقبلية لفعالية البروتوكول من حيث تحقيق هدفه.

95- **بناء القدرات والموارد المالية:** بذلت جهود كبيرة من أجل تنمية القدرات لتنفيذ البروتوكول، وتم توفير كمية كبيرة من الموارد المالية. ومع ذلك، فإن التقارير الوطنية توضح الحاجة إلى تنمية القدرات والدعم المالي للتنفيذ لا تزال حاسمة لتحقيق المزيد من التقدم. وفي الوقت نفسه، فإن المناخ الاقتصادي العالمي يعني أنه من المرجح انخفاض توافر الأموال اللازمة للسلامة الأحيائية. وحسبما لوحظ أعلاه، خضعت خطة عمل بناء القدرات لتقييم مستقل منفصل وتوصيات، ولكن يبدو من الضروري أن تنظر أي عملية استعراض لخطة العمل في أفضل طريقة لجمع التمويل لتنمية القدرات والاستفادة منه. وقد أوصى التقييم المستقل بوضع إطار جديد لبناء القدرات وخطة عمل قائمة على النتائج من قبل اجتماع الأطراف، ووضع الإجراءات ذات الأولوية، وأهداف محددة وإطار للرصد، بما في ذلك تدابير للاستدامة.[81]

رابعا - استعراض للتحليل

96- استعرض فريق الخبراء التقنيين المخصص لعملية التقييم والاستعراض الثانية لبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية تحليل المعلومات الواردة في هذا التقرير، في ضوء المادة 35 من البروتوكول والمقرر BS-V/15. وجمع فريق الخبراء التقنيين المخصص استنتاجاته ورفع توصيات مناسبة، على النحو الوارد في الوثيقتين UNEP/CBD/BS/COPMOP/6/17 وUNEP/CBD/BS/COP-MOP/6/INF/21، المقدمتين إلى اجتماع الأطراف هذا.

[81] المرجع نفسه.

البيليوغرافيا المختارة

الوثائق

مقررات مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول

المقرر BS-IV/3 بناء القدرات
المقرر BS-V/1 تقرير لجنة الامتثال
المقرر BS-V/3 حالة أنشطة بناء القدرات
المقرر BS-V/5 الآلية المالية والموارد
المقرر BS-V/14 الرصد وإعداد التقارير (المادة 33)
المقرر BS-V/15 التقييم والاستعراض (المادة 35)
المقرر BS-V/16 الخطة الاستراتيجية لبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية للفترة 2011–2020

مقررات مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي

المقرر 7/10 بحث الغايات والأهداف الموجهة نحو تحقيق نتائج وما يرتبط بها من مؤشرات والنظر في تعديلها المحتمل للفترة بعد عام 2010

الوثائق الرسمية

UNEP/CBD/BS/CM-CB/5/4، تقرير اجتماع التنسيق الخامس للحكومات والمنظمات التي تنفذ أو تمول أنشطة بناء القدرات، 1 أكتوبر/تشرين الأول 2009
UNEP/CBD/BS/CM-CB/6/2، تقرير اجتماع التنسيق السادس للحكومات والمنظمات التي تنفذ أو تمول أنشطة بناء القدرات، 6 نيسان/أبريل 2010
UNEP/CBD/BS/CM-CB/7/2، بناء القدرات لإنفاذ الأطر التنظيمية الوطنية للسلامة الأحيائية، 20 يونيه/حزيران 2011
UNEP/CBD/BS/CM-CB/8/INF/1، *مشاريع/مبادرات بناء القدرات: تحديث المشاريع والمبادرات الأخرى الجارية المتعلقة ببناء القدرات: تجميع للتقارير الواردة من الحكومات والمنظمات*، 9 مارس/آذار 2012

UNEP/CBD/BS/COP-MOP/6/INF/2، تقرير التقييم المستقل لخطة عمل بناء القدرات من أجل تنفيذ بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية على نحو فعال، 10 فبراير/شباط 2012 [مشروع تقرير]

UNEP/CBD/BS/CC/5/4، تقرير لجنة الامتثال بموجب بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية عن أعمال اجتماعها الخامس، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2008
UNEP/CBD/BS/CC/6/3، استعراض مسائل الامتثال العامة: تقاسم المعلومات، 30 سبتمبر/أيلول 2009
UNEP/CBD/BS/CC/6/4، تقرير لجنة الامتثال بموجب بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية عن أعمال اجتماعها السادس، 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2009

UNEP/CBD/BS/CC/7/3، تقرير لجنة الامتثال بموجب بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية عن أعمال اجتماعها السابع، 23 سبتمبر/أيلول 2010

UNEP/CBD/BS/CC/8/3، تقرير لجنة الامتثال بموجب بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية عن أعمال اجتماعها الثامن، 14 أكتوبر/تشرين الأول 2011

UNEP/CBD/BS/COP-MOP/6/16، الرصد وإعداد التقارير (المادة 33): تحليل نتائج واتجاهات التقارير الوطنية الثانية، 28 شباط/فبراير 2012 [مشروع تقرير]

UNEP/CBD/AHTEG-SP-Ind/1/3، تقرير فريق الخبراء التقنيين المخصص لمؤشرات الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011–2020، 22 أغسطس/آب 2011

مواد وثائقية أخرى

C. James, *Global Status of Commercialized Biotech/GM Crops: 2011* (2011), ISAAA Brief No. 43

A. Kingiri, *Beyond Biosafety Regulation: Implications for Putting Biotechnology Research into Use in a Developing Country Context* (2011) RIU Discussion Paper 24

D. Obonyo, L. Nfor and S. Uzochukwu (2011) "Identified Gaps in Biosafety Knowledge and Expertise in Sub-Saharan Africa", 14(2) *AgBioForum*, 71-82

Secretariat of the Convention on Biological Diversity (2011), *National Administrative Systems for Biosafety,* Issue 9 Biosafety Protocol News

UNEP-GEF Biosafety Unit (2008) *Guidance towards Implementation of National Biosafety Frameworks: Lessons Learned from the UNEP Demonstration Projects*

مصادر أخرى

غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية، http://bch.cbd.int

قاعدة بيانات مشاريع مرفق البيئة العالمية، www.gefweb.org

برنامج الأمم المتحدة للبيئة، السلامة الأحيائية، www.unep.org/biosafety

منظمة صناعة التكنولوجيا البيولوجية وموقع الإنترنت الخاص بالتجارة البيولوجية وقاعدة بيانات الحالة التنظيمية وحالة أسواق منتجات معينة من منتجات التكنولوجيا البيولوجية الزراعية، www.biotradestatus.com

---